صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

4◂

تصعيد كبير واتهامات خطيرة

ماذا يحدث بين الجزائر والامارات ؟

تم الاعلان عن ذلك رسميا

غزة منطقة مجاعة.. والعالم يتفرج

باكستان والهند بين تراكم أزمات الثقة والمواجهة الشاملة

انزلاق خطير إلى دوامة عنف يصعب كبحها ضررها سيطال كل العالم

بين حماية العامل واستقرار المؤسسة

البرلمان أمام اختبار تعديل مجلة الشغل

الجمعة 9 ماي 2025 /6 محرم 1445هـ/عدد 714

5◂

تحت مجهر «24/24» :
الكفاءات التونسية

رغم التحديات تواصل شق طريقها نحو العالمية

الافتتاحية

محمد بن محمود

الافتتاحية

تهجير الغزيين بغطاء إنساني يفضح تورط باريس في تصفية القضية الفلسطينية

محمد بن محمود

في مشهد لا يليق بدولة تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي، تتكشّف تدريجيًا خيوط التواطؤ الفرنسي في واحدة من أخطر حلقات التهجير القسري بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. رغم المواقف العلنية التي أعلنتها باريس برفض أي محاولة لتهجير سكان غزة، إلا أن الوقائع على الأرض والاعترافات الرسمية تكشف عن وجه آخر لفرنسا: وجه يشارك بصمت – أو تواطؤ واضح – في تنفيذ مخطط إسرائيلي أمريكي قديم، يهدف إلى تفريغ غزة من سكانها، وطمس هويتها الوطنية والاجتماعية والسياسية.

منذ أسابيع، بدأت فرنسا عملية ترحيل منظمة لعدد من سكان غزة إلى أراضيها، ، تحت إشراف مباشر من جيش الاحتلال الإسرائيلي، وبعملية سرّية ومعقّدة – كما وصفتها السلطات الفرنسية نفسها. عملية تجري خارج الأطر الإنسانية المعهودة، بلا شفافية، وبتوقيت لا يمكن فصله عن المشروع الأكبر الهادف إلى تصفية ما تبقى من الوجود الفلسطيني في غزة. كيف يمكن لفرنسا أن تدّعي الحياد أو الرفض، وهي تنسّق مع الاحتلال لترحيل سكان يخضعون لحرب إبادة منذ أكثر من عام ونصف؟

الإعلان الفرنسي المفاجئ عن وصول عشرات الغزيين إلى مطار أورلي في باريس، وما تبعه من تصريحات دبلوماسية متضاربة، يؤكد أن ما يجري ليس مبادرة إنسانية كما يُسوَّق، بل مشاركة فعليّة في تنفيذ تهجير ناعم، يستهدف نخبة قطاع غزة: أطباء، باحثون، مهندسون، فنانون، ومثقفون.

هؤلاء لا يُنقلون لإنقاذهم من القصف، بل يُنتزعون انتزاعًا من مجتمعهم المنهار، في محاولة ممنهجة لتجفيف الحياة في القطاع، وحرمانه من الكوادر التي يمكن أن تسهم في إعادة بنائه أو الاستمرار في مقاومة محاولات الإبادة والاقتلاع.

التفاصيل التي كشف عنها رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، رامي عبده، ترسم صورة أكثر قتامة وتورطًا. فالسفارة الفرنسية – بحسب ما أكده – تشرف بشكل مباشر على عمليات إجلاء تستهدف النخبة الأكاديمية والعلمية من غزة، بتنسيق مع جيش الاحتلال، وتحت حراسة الطيران الحربي الإسرائيلي. حافلات تقلّ المُستهدَفين فجرًا، تُنقل إلى مطار رامون، ثم تُمرر سرًّا نحو الأردن ومنها إلى فرنسا. كل ذلك دون أي توضيح رسمي فرنسي، أو حتى ردّ على التساؤلات المشروعة التي تطرحها منظمات حقوقية وسياسية حول أهداف هذه العملية المشبوهة.

التوقيت وحده يكشف حجم النفاق السياسي الفرنسي. لماذا الآن؟ لماذا لم تقم باريس بهذه المبادرات الإنسانية مع بداية العدوان؟ ولماذا يجري التركيز على فئة محددة من الفلسطينيين، هم في الغالب من حملة الشهادات العليا؟ ما الذي يدفع دولة مثل فرنسا إلى تجاوز مبادئها المُعلنة، وتشارك – ولو بشكل غير مباشر – في تنفيذ أهداف يمينية إسرائيلية متطرفة لطالما طالبت بإفراغ غزة من سكانها؟

الإجابة الصريحة أن فرنسا – أو بالأحرى النخبة السياسية الحاكمة فيها – اختارت الاصطفاف إلى جانب الاحتلال، بصيغة مغلّفة وخطاب مزدوج. فمن جهة، ترفض التهجير القسري، لكنها من جهة أخرى تنفّذ عمليات إجلاء منتقاة وبشروط الاحتلال. تعلن دعمها لحل الدولتين، لكنها تغضّ الطرف عن جرائم الإبادة التي تُرتكب في غزة يوميًا. تتحدث عن القانون الدولي، لكنها تتجاوز مبادئه حين يتعلق الأمر بجرائم إسرائيل أو مشاريعها.

إن ما تقوم به باريس اليوم لا يمكن اعتباره إجلاءً إنسانيًا بأي معيار. بل هو شراكة فعلية في جريمة تهجير قسري، تُنفّذ على مراحل، وبغطاء دبلوماسي مزيّف. مشاركة فرنسا في هذا المخطط تمثّل خرقًا فاضحًا لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، الذي يجرّم النقل القسري للسكان في سياق النزاعات المسلحة، ويحظر أي محاولة لتغيير التركيبة السكانية لمناطق محتلة أو متنازع عليها.

وما يثير القلق أكثر هو أن هذه السياسة ليست اجتهادًا من دبلوماسيين على الأرض، بل جزء من قرار سياسي أعلى، يتساوق مع سياسة غربية عامة تتعامل مع القضية الفلسطينية كعبء يجب التخلص منه، ولو عبر التهجير والاقتلاع وطمس الهوية. وفي هذا السياق، فإن فرنسا – بصمتها وتواطؤها – تتحول إلى طرف في مشروع التصفية، وليس مجرد وسيط أو جهة إنسانية.

وسط هذا الانهيار الإنساني الكامل في غزة، حيث تُباد عائلات بكاملها وتُدمّر البنية التحتية بشكل منهجي، لا يُطلب من فرنسا أن تُنقذ الجميع، بل أن لا تكون شريكًا في الجريمة. أن تتوقف عن خداع الرأي العام العالمي بعبارات مثل الإجلاء والإنقاذ، في حين أنها تشارك عمليًا في انتزاع الفلسطينيين من أرضهم، وتسليم الاحتلال فرصة ذهبية لتحقيق حلمه القديم في إفراغ القطاع.

فرنسا اليوم أمام لحظة اختبار أخلاقي وسياسي. فإما أن تتراجع عن هذا الدور الكارثي، وتعلن وقف كل أشكال التنسيق مع الاحتلال في هذا الشأن، أو تتحمّل تبعات شراكتها في جريمة تاريخية بحق شعبٍ يُباد أمام أعين العالم. التاريخ لا يرحم، والذاكرة الفلسطينية طويلة، ولن تنسى من باعها تحت عناوين الإنسانية.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

إثر الأمطار المسجّلة في موفى أفريل المنقضي بزغوان

امتلاء سدود وبحيرات الجهة بنسبة تتجاوز 43 بالمائة

محمد الدريدي

بلغت نسبة امتلاء السدود الكبرى والسدود والبحيرات الجبلية بولاية زغوان أكثر من 43 بالمائة إثر الأمطار المسجّلة خلال النصف الثاني من شهر أفريل المنقضي، حيث قدر المخزون الجملي الحالي لهذه المنشآت بحوالي 40.9 مليون متر مكعب من المياه من إجمالي طاقة استيعاب قصوى تقدّر بـ95 مليون متر مكعب، وفق رئيس دائرة المحافظة على المياة والتربة بالمندوبية الجهوية للفلاحة فؤاد بوجبل.

وأوضح بوجبل، في تصريح له أن مخزون سد الرمل بلغ حاليا 20.6 مليون متر مكعب من المياه من جملة 23 مليون متر مكعب كطاقة استيعاب قصوى، في حين لم يتجاوز مخزون سد بئر مشارقة 11 مليون متر مكعب من جملة 41 مليون متر مكعب، وذلك بسبب نقص كميات الأمطار بمنطقة بئر مشارقة بالمقارنة مع بقية مناطق الجهة، وقلة منسوب المياه من المنحدرات والأودية الموجهة إلى هذا السد، وفق تقديره.

وأضاف أن الأمطار الأخيرة ساهمت في تعبئة السدود الجبلية (18 سدا) بحوالي 7.3 ملايين متر مكعب من إجمالي 27.5 مليون متر مكعب كطاقة استيعاب قصوى، وبأكثر من مليوني متر مكعب في البحيرات الجبلية (115 بحيرة) من إجمالي أكثر من 4 ملايين متر مكعب كطاقة قصوى

خلال شهر أفريل المنقضي:

رفع 148 مخالفة اقتصادية بزغوان

محمد الدريدي

قامت فرق المراقبة الاقتصادية بولاية زغوان على امتداد شهر أفريل المنقضي في حملات مراقبة مشتركة بـ1143 نشاط رقابي شمل الأسواق الأسبوعية وفضاءات الانتصاب ومختلف المحلات التجارية بالجهة أسفرت عن رفع 148 مخالفة اقتصادية وفق ما ذكرته سلوى حمدي رئيسة قسم المنافسة بالإدارة الجهوية للتجارة بزغوان.

وأوضحت حمدي في هذا السياق أن أكثر المخالفات المرفوعة شملت قطاع الخضر والغلال بـ33 مخالفة و36 ضد أصحاب محلات شحن الهواتف الجوالة و21 في المواد الغذائية إلى جانب 29 مخالفة في قطاع الخدمات وأنشطة أخرى ، وأشارت إلى أن جل المخالفات كانت من أجل عدم إشهار الأسعار أو الزيادة فيها.

وأبرزت رئيسة قسم المنافسة أن فرق المراقبة تمكنت أيضا خلال نفس الفترة من حجز 22 فاصل5 طنا من السكر المدعم وذلك من أجل الإخلال بتراتيب الدعم وتوجيهه أي أغراض أخرى مع تحرير محضر حجز صوري ضد المخالف.

ستمتد فعالياته من 17 الى 25 ماي الجاري

زغوان تستعد لاستقبال الدورة 39 لمهرجان النسري

تحت شعار «نحب زغوان»، تنتظم بمدينة زغوان بداية من يوم 17 ماي الجاري الدورة 39 لمهرجان النسري لتتواصل فعالياتها إلى غاية يوم 25 من نفس الشهر تؤثثها جملة من المعارض والورشات الحية والعروض الفنية المختلفة والندوات العلمية المتعلقة بنبتة النسري وخصوصية مدينة زغوان.

و أضحى مهرجان النسري الذي قامت هيئته خلال ندوة صحفية بالاعلان عن برمجة دورته الحالية، موعدا تستقطب فيه زغوان زوارها من مختلف ربوع البلاد وخارجها وفرصة متجددة للنبش في الموروث الحضاري والتاريخي والثقافي للمدينة والاحتفاء به وقبلة للمفكرين والباحثين في مجالات هادفة إلى تطوير استغلال نبتة النسري وتثمينها.

وفضلا على أهميته الثقافية والاجتماعية في تعزيز أصالة مدينة زغوان ورمزيتها وخصوصيتها والترويج لها كقبلة أولى للسياحة الايكولوجية، يمثل مهرجان النسري مناسبة متميزة لخلق حركية تجارية واقتصادية خاصة لفائدة محلات صنع وبيع حلويات كعك الورقة وماء النسري وأيضا لفائدة التجار المنتصبين بالمعرض التجاري الذي تم تنظيمه على هامش أيام المهرجان وفتح أبوابه اليوم ليتواصل إلى غاية يوم 18 ماي الحالي وغيرهم من المحلات الخدماتية المفتوحة للعموم.

وعلى هامش الندوة الصحفية، أكد نائب رئيس جمعية مهرجان النسري، حمدة غلاب أن محدودية الامكانيات المادية في ظل وجود عدد قليل جدا من الداعمين والمستشهرين تبق الاشكالية الأبرز والأكبر أمام مزيد تطور المهرجان من خلال برمجةٍ أكثر ثراء وتنوع ودعا في ذات السياق المستثمرين ورجال الاعمال بزغوان إلى دعم المهرجان والاستثمار في المجال الثقافي، مشيرا إلى كون الجمعية وجهت مطالب متعددة إلى مختلف الشركات الصناعية الناشطة بالجهة قوبل أغلبها ان لم نقل جميعها بالتجاهل.

وبخصوص برمجة هذه الدورة، أفاد غلاب أن التركيز سيكون خاصة على الندوات العلمية والفكرية بالإضافة إلى تنظيم عرض طهوي تحت عنوان زغوان عاصمة طهوية بمشاركة طهاة من مختلف ولايات الجمهورية لابراز الأطباق التقليدية المميزة لجهاتهم.

وينتظم خلال يوم الافتتاح العرض الفني «نوبة» بفضاء معبد المياه إضافة الى معرض للصناعات التقليدية يتواصل إلى آخر ايام الدورة علاوة على جملة من السهرات الفنية الأخرى الموجهة لمختلف الفئات العمرية من بينها الأطفال وأيضا الأنشطة الرياضية.

على هامش المهرجان الدولي للمسرح في الصحراء بقبلي

تنظيم الاقامة الفنية الوطنية الاولى لرواد دور الثقافة

انتظمت سوق الأحد تظاهرة الاقامة الفنية الوطنية الاولى لرواد نوادي الاختصاص بدور الثقافة ابن خلدون بسوق الاحد، من ولاية قبلي، والسليمانية وابن رشيق بولاية تونس، وذلك على هامش الدورة الخامسة للمهرجان الدولي للمسرح في الصحراء التي احتضنتها منطقة فطناسة من معتمدية سوق الاحد.

وقد شهدت هذه التظاهرة مشاركة 45 شابا وشابة بمعدل 15 ممثلا عن كل مؤسسة ثقافية، وتهدف هذه الاقامة، الاولى من نوعها التي تنظمها وزارة الشؤون الثقافية، الى تعزيز العمل التشاركي بين رواد المؤسسات الثقافية، وانفتاح هذه المؤسسات على محيطها الخارجي، من اجل تمكين الشباب من انتاج اعمال ضمن نوادي الاختصاص بدور الثقافة تطرح عددا من القضايا التي تشغلهم برؤية فنية، وتبحث في طرق معالجتها وتجاوزها.

وقد تمت برمجة سلسلة من الورشات الحية في المسرح والموسيقى والرقص والفنون السمعية البصرية، الى جانب مواكبة فعاليات المهرجان الدولي للمسرح في الصحراء، مع تمكين الشباب المشاركين من انتاج اعمال فنية في مختلف مجالات نشاطهم، تم عرضها وتقييمها في اليوم الختامي.

وقد مثلت هذه التظاهرة فضاء للتفاعل الشبابي والنقاش حول عديد القضايا التي تهم هذه الشريحة الاجتماعية، خاصة انها ستمكن من إنتاج أعمال مشتركة في إطار تبادل الخبرات بين المنشطين ورواد هذه المؤسسات.

بين حماية العامل واستقرار المؤسسة

البرلمان أمام اختبار تعديل مجلة الشغل

صابر الحرشاني

يواجه مجلس نواب الشعب تحديا لافتا يتعلق بالموازنة في تعديل مجلة الشغل بين حماية العامل و تكريس حقوقه الشغلية و استقرار المؤسسات و الحفاظ على ديمومتها.

و يشهد البرلمان في الفترة الأخيرة نقاشات واسعة حول مشروع قانون تنقيح بعض أحكام مجلة الشغل، وبالأخص ما يتعلق بتنظيم العقود الشغلية ومنع المناولة.

ويعدّ النصّ المعروض على البرلمان مشروع محوري جرت صياغته بهدف إعادة التوازن لعلاقات الشغل، وتعزيز حماية العمال من الاستغلال الذي طال لعقود تحت غطاء «الخدمات المؤقتة» أو «العمل بالمناولة»، والذي طال حتى قطاعات يفترض أن تكون مستقرة.

ما إن بدأ البرلمان في مناقشة فصول هذا المشروع حتى برزت اراء متباينة تجاوزت التقنية التشريعية وامتدت إلى صميم الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تحكم سوق العمل في تونس. فاذا يتمسك عدد من النواب بضرورة القضاء على كل اشكال التشغيل الهش يتساءل نواب اخرون حول التأثيرات المحتملة لامكانية إلغاء العمل بالمناولة دفعة واحدة وحول كيفية حماية العامل دون الإضرار بمرونة سوق الشغل وتهديد ديمومة الشركات، خاصة الصغرى منها و المتوسطة منها.

معادلة بين موازنتين

ولا يخلو مشروع القانون المعروض على أنظار البرلمان من ارادة واضحة لحماية حقوق الشغالين، فهو ينص صراحة على منع أشكال المناولة في القطاعات التي تتطلب استمرارية واستقرارًا وظيفيًا، ويشدد على ضرورة اللجوء إلى العقود القارة، مع تقييد التمديد في العقود المحددة المدّة، كما يفرض على المؤسسات التي تلجأ إلى خدمات شركات مناولة أن تتحمّل مسؤولية تضامنية عن حقوق العمال ويحصرها في مجالات ضيقة جدا، في محاولة لردع التهرب من الواجبات الاجتماعية.

وتندرج هذه المبادئ في إطار فلسفة إصلاحية ، مدفوعة بضغط اجتماعي متصاعد، واحتجاجات مستمرة من العاملين في قطاعات المناولة، الذين يطالبون بالإدماج وتحسين ظروف العمل، بعد أن طال بهم الانتظار لسنوات في وضعيات هشّة تشوبها انعدام الأمان الوظيفي وضعف الحماية الاجتماعية.

لكن على الضفة المقابلة، يطرح العديد من النواب، وخاصة من ذوي الخلفية الاقتصادية أو المرتبطين بالقطاع الخاص، تساؤلات حقيقية حول مدى قدرة المؤسسات، وخاصة الصغرى والمتوسطة، على التكيّف مع هذه الإجراءات الجديدة. فالمناولة، بالنسبة للكثير منها، ليست وسيلة للتهرب، بل خيارًا لتقليص التكاليف في مناخ اقتصادي صعب، ووسيلة لضمان استمرارية النشاط في مواجهة بيروقراطية الانتداب والتشريعات الشغلية الصارمة.

في الاجتماعات البرلمانية الأولى في اللجنة المختصة لمناقشة مشروع القانون، انقسم النواب بشكل لافت، فهناك من يرى أن اللحظة التاريخية تقتضي القطع مع منظومة التشغيل الهش التي أضرت بالنسيج الاجتماعي، وأن مشروع القانون يأتي ليصحح مسارًا موروثًا من منظومة ما قبل الثورة، حيث كان العامل يُعامل كعنصر مؤقت حتى لو استمر في نفس المهمة لعشر سنوات.

لكن في المقابل، برزت أصوات تحذّر من تحويل النية الإصلاحية إلى سلاح ذو حدين. إذ يعتبر البعض أن إلزامية العقود القارة قد تثني المؤسسات عن الانتداب من الأساس، وتدفعها نحو تقليص النشاط أو حتى الغلق، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الدقيق، وارتفاع كلفة الإنتاج، وتقلص الأسواق، إضافة إلى غياب تحفيزات واضحة للمؤسسات التي تلتزم بتسوية وضعيات التشغيل.

ويشير انصار هذا الرأي بمعية ممثلي قطاعات مهنية الى وجود اشكال عملي يتعلق بكيفية تطبيق هذه الأحكام على آلاف العمال الموجودين حاليًا ضمن منظومة المناولة و مدى التزام الدولة نفسها أولًا بتسوية أوضاع هؤلاء في المؤسسات العمومية قبل مطالبة القطاع الخاص بذلك و كذلك مدى امتلاك الإدارة العمومية القدرات المالية واللوجستية لاستيعاب هذا التحول.

المنظمات الاقتصادية تتحفظ

وخلال سماع بعضها في اللجنة أبدت منظمات اجتماعية وممثلي قطاعات مهنية نوعا من التحفظ، حيث عبّر اتحاد الصناعة والتجارة، من جهتها عن تحفظات جدية، وتطالب بمقاربة «واقعية» تأخذ بعين الاعتبار الهشاشة التي تعيشها المؤسسات، خصوصًا في الجهات الداخلية والمناطق الصناعية التي تعتمد على مرونة التوظيف لتأمين الحد الأدنى من استمرارية النشاط.

ويبدو ان التحدي الذي يواجه البرلمان ليس قانونيًا فحسب بل أخلاقيا وتنمويا بالأساس في سياق كيفية ضمان تحقق عدالة اجتماعية لا تقتل المبادرة، وكيفية حماية العامل من الاستغلال دون افراغ المؤسسات من قدرتها على التوظيف والإنتاج، الى جانب كيفية اعادة الثقة في سوق الشغل عبر مقاربة شاملة تتكامل فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية؟

كما يبدو النص ايضا اختبار حقيقي للدولة ومؤسساتها في إدارة التوازنات الدقيقة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي،فإما أن يتحوّل إلى لحظة تأسيس لنموذج شغل عادل ومستدام، أو ينتهي إلى مجرد إصلاح قانوني مشحون بالتناقضات، يعيد إنتاج نفس الإشكاليات تحت مسميات جديدة.

وفي نهاية المطاف، يتوقف نجاح هذا المسار على قدرة البرلمان على تجاوز الاصطفافات التقليدية، والبحث عن حلول توافقية تضمن الحد الأدنى من العدالة لجميع الأطراف، مع إبقاء باب الحوار مفتوحًا أمام المعنيين بالملف، فلا العامل سيستفيد من مؤسسة مفلسة، ولا المؤسسة ستنجو بسوق شغل هش ومنفلت.

تحت مجهر «24/24» : الكفاءات التونسية

رغم التحديات تواصل شق طريقها نحو العالمية

اعداد : مفيدة عياري

في مشهد دولي تتسارع فيه وتيرة التنافس على الكفاءات البشرية، تتصدر الكفاءات التونسية قائمة الباحثين عن فرص أفضل في الخارج، رغم التراجع الطفيف في نسق الانتدابات مقارنة بالعام الماضي. فقد سجلت تونس، إلى حدود موفى مارس 2025، انتداب 653 تونسياً في مختلف أنحاء العالم، مقابل 732 خلال نفس الفترة من سنة 2024، وفقاً لإحصائيات الوكالة التونسية للتعاون الفني.

هذا الانخفاض العددي الطفيف لا يُخفي الانتعاشة المستمرة التي يشهدها نسق الانتداب مقارنة بالسنوات الصعبة، لا سيما سنة 2021، التي تأثرت بشدة بتداعيات جائحة كوفيد19- وسجلت خلالها تونس 399 انتداباً فقط.

ألمانيا... وجهة أولى للكفاءات التونسية

تتصدر ألمانيا للعام الثاني على التوالي قائمة الدول المستقطبة للخبرات التونسية، بما عدده 207 منتدبين، مما يعكس الثقة الكبيرة التي تحظى بها اليد العاملة التونسية في السوق الأوروبية، خصوصًا في القطاع الصحي الذي يشهد طلبًا متزايدًا على الممرضين والإطارات الطبية. تليها كندا بـ97 منتدباً، ثم المملكة العربية السعودية بـ90 منتدباً، وفرنسا بـ50 منتدباً، وإيطاليا بـ35 منتدباً، فقطر بـ28 منتدباً.

هذا التوزع الجغرافي يعكس انفتاح تونس على أسواق عمل متنوعة، تجمع بين البلدان العربية التي تربطها بتونس علاقات ثقافية واقتصادية متجذّرة، والدول الغربية التي ترى في الكفاءات التونسية عنصرًا مهمًا لتعزيز قدراتها البشرية.

القطاع الصحي... عمود فقري للهجرة المهنية

لم يكن مفاجئاً أن يتصدر قطاع الصحة قائمة الانتدابات بنسبة ساحقة بلغت 55 بالمائة، أي ما يعادل 358 منتدباً من مجموع الـ653. ففي زمن تتزايد فيه الضغوطات على الأنظمة الصحية العالمية، باتت الكفاءات التونسية مطلوبة أكثر من أي وقت مضى، لما تتميز به من صلابة في التكوين وانضباط في الممارسة.

يلي قطاع الصحة، قطاع التعليم بـ56 منتدباً، يليه قطاع الإدارة بـ48، ثم قطاع الصناعة بـ47 منتدباً. كما سجّلت الأنشطة الثقافية والرياضية حضورًا بـ39 منتدبًا، وهو رقم يعكس الحيوية والإبداع الذي يميز الشباب التونسي في هذا المجال. أما قطاع السياحة والخدمات فقد استقطب 33 منتدبًا، والنقل 27، بينما سجّلت الإعلامية والاتصال 18 منتدبًا، والتجارة 17 فقط.

أكثر من 27 ألف متعاون تونسي بالخارج

بلغ العدد الجملي للمتعاونين والخبراء الملحقين بالخارج عبر الوكالة التونسية للتعاون الفني، إلى حدود مارس 2025، حوالي 27201 متعاون تونسي. النسبة الأكبر منهم، أي 56 بالمائة، يعملون في البلدان العربية، فيما تستقطب أوروبا 29 بالمائة، وكندا 13 بالمائة.

هذا التوزيع يعكس استمرار العلاقات المتينة بين تونس والدول العربية، سواء في مجالات التعليم أو الصحة أو الإدارة، لكنه يعكس أيضًا طموحًا متزايدًا نحو الأسواق الأوروبية والأمريكية الشمالية، حيث تتوفر فرص التطور والتكوين المستمر، إضافة إلى أجور أكثر جاذبية.

استثمار

تونس... شريك موثوق في التعاون الدولي

بعيداً عن الأرقام، تظهر تونس كفاعل مهم في التعاون الدولي، لا سيما في إطار التعاون الثلاثي والتعاون جنوب-جنوب. فقد شهد الثلاثي الأول من سنة 2025 إيفاد خبيرين تونسيين إلى غينيا في مجال النهوض بالصادرات، كما تم تنظيم زيارات دراسية وورشات عمل لـ28 إطاراً من بلدان إفريقية وعربية، استفادوا من التجربة التونسية في مجالات تنموية حيوية.

وتواصل الوكالة التونسية للتعاون الفني متابعة تنفيذ أربعة مشاريع طموحة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، لفائدة جزر القمر، غينيا، التشاد وجيبوتي. وتشمل هذه المشاريع مجالات حيوية مثل الصحة، ورقمنة الخدمات المالية، والتجارة، والأمن الغذائي، ما يكرّس دور تونس كحاضنة للخبرة والتنمية في إفريقيا والعالم العربي.

كما انطلقت مؤخراً مباحثات جديدة مع البنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ مشاريع جديدة في عمان في مجال الزراعة، ما يعكس توسع الدور التونسي في دعم التنمية المستدامة خارج الحدود.

الهجرة المنظمة ليست نزيفًا... بل

قد يُنظر إلى انخفاض عدد المنتدبين في الخارج خلال 2025 نظرة تشاؤمية، لكن الأرقام تُظهر أن تونس تسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ حضورها الدولي عبر كفاءاتها وخبراتها. فالانتدابات، وإن تراجعت عددياً، حافظت على جودة نوعية عالية، وتمددت إلى مجالات واعدة، وبلدان جديدة.

كما أن الحضور التونسي في مشاريع التعاون الدولي، وفي ورشات بناء القدرات، يدل على أن تونس لا تُصدّر فقط اليد العاملة، بل تُصدّر المعرفة والخبرة والحلول، وهو ما يجعل من الكفاءات التونسية سفراء حقيقيين للبلاد في العالم.

في زمن يعجّ بالأزمات الاقتصادية والسياسية، تبقى كفاءاتنا التونسية في الخارج رصيدًا استراتيجيًا يجب الحفاظ عليه، وتطويره، ومتابعته... لا فقط من باب الاعتزاز الوطني، بل من باب استشراف مستقبل أكثر إشراقًا لتونس.

ضرورة التعامل بحذر مع مغادرة الكفاءات التونسية إلى خارج؟

لكن في المقابل، نبّه عدد من ممثلي القطاعات التي تشهد تواصل ارتفاع أعداد هجرة الكفاءات التونسية إلى الخارج، إلى ضرورة التعامل بحذر مع طلبات الانتداب كي لا يقع استنزاف رصيد تونس من الكفاءات ورأس مالها البشري.

وأشارت عمادة المهندسين التونسيين في هذا السياق، إلى مغادرة حوالي 6500 مهندسا سنويا إلى الخارج بعد اكتساب التجربة وإتقان المهنة، خاصة أن الدولة التونسية تنفق حوالي 650 مليون دينار من أجل تكوينهم، «لكن في الأخير تستفيد من كفاءاتهم اقتصاديات دول أخرى».

وفي نفس الإطار، كانت نقابة الأطباء قد نبهت بدورها، في أكثر من مناسبة إلى تزايد أعداد الاطباء المختصين الذين يغادرون البلاد سنويا، ووفق نقابة الأطباء الاستشفائيين الجامعيين فإن عدد المغادرين خلال السنوات الأخيرة كان في حدود الألف طبيب، وحذر كاتب عام النقابة سامي بن رحومة، في تصريح سابق من خطورة تواصل هجرة الأطباء على نفس الوتيرة مما قد يخلق نقصا كبيرا في عديد الاختصاصات.

والجدير بالذكر أن الساحة الوطنية شهدت جدلا واسعا، بسبب مقترح التعديل الذي تقدم به مجموعة من النواب خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025 والذي يهدف حسب أصحاب المبادرة، الى التصدي لهجرة الكفاءات التونسية عبر إضافة فصل جديد ينص على تسديد جزء من تكاليف التكوين لكل تونسي يهاجر إلى دولة أجنبية بهدف العمل، من خلال دفع حوالي 180 أورو أو دولار على امتداد 5 سنوات، لكن في الأخير تم سحب المقترح.

تم طرحها في البرلمان

مبادرة جديدة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والتكفل بهم وادماجهم

صابر الحرشاني

قدمت مجموعة من النواب مبادرة تشريعية جديدة ستناقشها اللجنة المختصة و تتعلق بحماية الاشخاص ذوي الاعاقة و التكفل بهم و ادماجهم.

وتحظى هذه المبادرة بدعم عدد من مكونات المجتمع المدني المهتمة بمجال الإعاقة، والتي لطالما طالبت بتطوير الإطار التشريعي وتجاوز الصعوبات التي واجهها القانون الحالي في التطبيق، خاصة من حيث ضعف التنسيق المؤسساتي وغياب مؤشرات واضحة لتقييم الأداء.

قانون شامل بديل عن المبادئ العامة

و تتعلق اهداف المبادرة الجديدة كما يحددها الفصل الاول الذي يعكس فلسفة النص، بضمان تكافؤ الفرص بين الاشخاص ذوي الاعاقة و غيرهم من الاشخاص و النهوض بهم و حمايتهم من اي شكل من اشكال التمييز و التصدي لكل الحواجز البيئية و السلوكية التي تواجههم.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون نسبة لا يستهان بها من المجتمع التونسي، مما يفرض ضرورة توفير إطار قانوني ناجع يضمن لهم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويساهم في كسر الصورة النمطية السلبية التي تلازم الإعاقة في الوعي العام.

و لا تعتبر من قبيل التمييز الاجراءات التشجيعية الخاصة و الهادفة الى ضمان تكافؤ الفرص و المساواة الفعلية في الحظوظ و المعاملة بين الاشخاص ذوي الاعاقة و بقية الاشخاص، و تعتبر من قبيل التمييز كل الاحكام و الاعمال التي يترتب عليها اقصاء ينتج عنه تقليص من الحظوظ او ضرر للاشخاص ذوي الاعاقة بما فيها عدم تمكينهم من الترتيبات التسييرية التي يقتضيها حقهم في الوصول وفقا للاتفاقية الاممية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة و اقصاؤهم وحرمانهم من الحياة النشيطة و الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي.

اجراءات جديدة

وعلى المستوى الاقتصادي، يقترح النص مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتشجيع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق الشغل، من خلال تعزيز الالتزام بنسبة التشغيل المخصصة لهم، وتشجيع المبادرات الاقتصادية الخاصة بهم، ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة، وتيسير النفاذ إلى التمويل والتكوين.

وتدعو المبادرة ايضا إلى إرساء قاعدة بيانات وطنية محينة وشاملة حول الأشخاص ذوي الإعاقة، ترتكز عليها السياسات العمومية وتُمكن من توجيه الدعم الاجتماعي بفاعلية أكبر، وتفادي تشتت الجهود وتضاربها بين الهياكل المتدخلة.

كما يتضمن المشروع مقترحًا بإحداث منصة رقمية موحدة تُعنى بتسجيل الأطفال ذوي الإعاقة وذوي اضطرابات وصعوبات التعلم، تتيح متابعة أوضاعهم وتنسيق التدخلات بين الجهات المعنية، ما يمثل نقلة نوعية في مجال الحوكمة الرقمية والعدالة الاجتماعية.

و يعتبر النواب اصحاب المبادرة أن القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 اوت 2005 قد احتوى على عدد من المبادئ المهمة في مجال حماية ذوي الاعاقة و النهوض بهم لكنه بقى ذو صبغة عامة و غير ملزم لمختلف هياكل الدولة المتدخلة بالتزامات واضحة بشكل يمكن من متابعة تنفيذها لمقتضيات القانون و محاسبتها على ذلك.

كما شدّد النواب اصحاب المبادرة على ضرورة الانتقال من فكرة القانون التوجيهي الذي يتضمن المبادئ الكبرى الى فكرة القانون الملزم و الشامل الذي يتعرض الى مختلف جوانب حماية الاشخاص ذوي الاعاقة و التكفل بهم و ادماجهم.

و يتلخص مقترح القانون المقدم في اضفاء تعديلات على القانون التوجيهي منها تدقيق صياغة بعض فصول القانون التوجيهي عدد 83 لجعلها تتواءم اكثر مع مقتضيات الاتفاقية الدولية للاشخاص ذوي الاعاقة، و تعديل صياغة بعض فصول القانون الحالي لجعلها اكثر الزامية و تحديد دقيق لمختلف المتدخلين في كل مسؤولية من المسؤوليات المناطة بعخدة الدولة.

كما تتضمن التعديلات المقترحة اعادة تعريف الاشخاص ذوي الاعاقة بشكل يتماشى مع تعريفهم في الادبيات الدولية و التاكيد على ان الاعاقة تنشأ عن الحواجز البيئة و السلوكية التي تواجه الاشخاص ذوي الاعاقة بما يؤدي الى منعهم من المشاركة التامة و الناجعة في المجتمع او تعطيل ذلك.

ويقترح النص الجديد ايضا الغاء المجلس الاعلى للاشخاص ذوي الاعاقة و انشاء هيئة عمومية مستقلة تسمى الهيئة العليا لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة تسند اليها مهمة الاشراف على كل الاعمال و الاليات المتعلقة بالاشخاص ذوي الاعاقة و التنسيق بين مختلف المتدخلين، و دعم الابواب المتعلقة بالتعليم و الصحة و بمقتضيات جديدة تتضمن اليات عملية لتفعيل التزامات الدولة و اهمها المنصة الرقمية الموحدة الخاصة بالاطفال ذوي الاعاقة و ذوي اضطرابات وصعوبات التعلم.

وتبعًا لكل ما سبق، تمثل هذه المبادرة التشريعية خطوة واعدة في اتجاه ترسيخ مقاربة جديدة تؤسس لعدالة اجتماعية أكثر شمولًا، فنجاحها لا يرتبط فقط بجودة النص القانوني، بل بمدى التزام الدولة بتنفيذ مضامينه وتوفير الموارد الضرورية لذلك.

كما أن تشريك الأشخاص ذوي الإعاقة في بلورة السياسات العمومية وتقييمها سيشكّل معيارا حقيقيا لمدى جدية الدولة في ضمان حقوق هذه الفئة، وإذا ما تم اعتماد هذا النص وتفعيله بشكل فعّال، فقد يكون نقطة تحول حقيقية نحو مجتمع أكثر إدماجا وإنصافًا، تتكافأ فيه الفرص دون تمييز أو إقصاء.

البنايات المتداعية للسقوط في تونس

رصيد سكني قديم وميزانيات الصيانة ضعيفة

جلال العرفاوي

أعادت حادثة انهيار سور لإحدى المؤسسات التربوية بمعتمدية المزونة من ولاية سيدي بوزيد الذاكرة للمواطنين إلى ما حدث خلال السنة الماضية حين انهارت عمارة سكنية قديمة بمدينة سوسة راح ضحيتها 6 أشخاص من بينهم ثلاثة أطفال . ورغم انتشار البنايات الآيلة للسقوط في كامل أنحاء البلاد وتكرر حوادث انهيارها إلا أن أغلب شاغليها مازالوا يرفضون مغادرتها مستغلين قصور المنظومة التشريعية والمالية الحالية المتعلقة بالبنايات المتداعية للسقوط .

5800 بناية مهددة بالانهيار

تمثل البنايات المتداعية للسقوط جزءا هاما من الرصيد السكني القائم بمدننا حيث تمثل البنايات المشيدة قبل الاستقلال (1956) حوالي 6 % من مجمل هذا الرصيد وهو ما يعادل 181 ألف وحدة مبنية وذلك استنادا إلى التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 . وتتمركز النسبة الأهم للرصيد القديم من البنايات بالمدن الكبرى كولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس حيث توجد 28 % منها وبنزرت وصفاقس . وقد أحصت وزارة الشؤون المحلية والبيئة ما يزيد عن 5800 بناية في جميع الولايات مهددة بالسقوط منها 30 % تشكل خطرا حقيقيا على المواطنين .

أرقام صادمة

استنادا إلى ما جاء من معطيات وأرقام بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 واستنادا إلى تقديرات سنة 2023 حسب تقادم البنايات بزيادة 3 % سنويا لمدة 8 سنوات حول توزع البنايات المتداعية للسقوط احتلت ولاية تونس صدارة ترتيب الولايات حيث تعد 1000 عقارا متداعيا للسقوط منها حوالي 100 عقارا تتطلب الإخلاء الفوري تليها ولاية المهدية بحوالي 530 عقارا متداعيا للسقوط منها حوالي 135 عقارا تتطلب الإخلاء الفوري ثم ولاية نابل بحوالي 280 عقارا متداعيا للسقوط منها حوالي 48 عقارا تتطلب الإخلاء الفوري فولاية جندوبة التي تعد 175 عقارا متداعيا للسقوط منها 40 عقارا تتطلب الإخلاء الفوري ثم ولاية القيروان حيث تعد 90 عقارا متداعيا للسقوط منها حوالي 56 عقارا تتطلب الإخلاء الفوري.

قانون جديد غير مفعل

تم استصدار خلال شهر جوان 2024 قانون جديد يتضمن 41 فصلا وقع توزيعها على 7 أقسام تتعلق بطرق التدخل وهو ينص على أنه « يحمل واجب الإشعار بحالة البناية المتداعية للسقوط على مالك العقار. كما ينسحب واجب الإشعار بحالة البناية المهدّدة بالسقوط على المتسوغ والشاغل وعلى نقابة المالكين أو من يمثلها إن وجدت. ويتم إشعار رئيس البلدية بذلك بكل وسيلة تترك أثرًا كتابيا كما يمكن إعلامه من أي جهة كانت ومن قبل كل من له مصلحة ». كما نص القانون على أنه يجب على رئيس البلدية المعنية في حالات الخطر الوشيك والمؤكد المثبتة بمحضر المعاينة الميدانية وبعد التنسيق مع السّلط المحلية والجهوية اتخاذ جميع التدابير الوقائية العاجلة لحماية المتساكنين والأجوار والمارة والممتلكات العامة والخاصة تجنبا لوقوع الانهيار وإصدار قرار معلل في الإخلاء الفوري ينفذه باللجوء إلى القوة العامة عند الاقتضاء ودون انتظار نتائج تقرير الاختبار النهائي . وفي صورة غياب المالك أو المالكين أو في صورة عدم التعرف عليهم أو عدم تنفيذهم لقرار الإخلاء أو عند تقاعسهم بعد انقضاء أجل الثلاثة أشهر، تتولى البلدية المعنية وجوبا الحلول محلهم للقيام بإخلاء البناية وعلى نفقتهم.

عقوبات مشددة

بالإضافة إلى ما تضمنه من إجراءات تتعلق بطرق التدخل فقد تمت الإشارة إلى العقوبات التي وردت بقانون البنايات المتداعية للسقوط . حيث يعاقب بخطية تساوي 50 ألف دينار كل مالك متقاعس عرض الغير لضرر انجر عنه القتل من جراء حالة بنايته المتداعية للسقوط ، وتضاعف العقوبة إذا سبق للدولة أو البلدية أن وجهت تنبيها للمالك لإعلامه بحالة البناية ووجوب إخلائها وترميمها أو هدمها ولم يستجب لذلك . كما يعاقب بخطية تساوي 10 آلاف دينار كل مالك أو شاغل لم يمتثل لقرار الإخلاء أو قرار الهدم الصادر عن البلدية ، وبخطية مالية تساوي 20 ألف دينار كل متسوغ أو شاغل أثبت القضاء تعمده الإضرار بالبناية التي يشغلها لتصبح متداعية للسقوط ، ويعاقب بخطية مالية تساوي 50 ألف دينار كل مالك أثبت القضاء تعمده الإضرار بالبناية التي يملكها أو يشغلها لتصبح متداعية للسقوط وإذا كانت البناية ذات خصوصية تاريخية أو تراثية أو معمارية يعاقب بخطية مالية تساوي 100 ألف دينار.

وضعيات عقارية معقدة

رغم تواضع ميزانيات الصيانة فقد قامت عدة بلديات بتدخلات لصيانة البنايات المتداعية للسقوط إلا أن الواقع أثبت قصور المنظومة التشريعية والمالية الحالية على إيجاد حل جذري لها وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها صعوبة تحديد هوية المالك الأصلي نظرا لتعقد الوضعية الاستحقاقية للبناية وعدم وضوح الرؤية أمام المتصرف البلدي حول كيفية التعامل مع هذه الوضعيات وغياب تقاليد في التعامل الفني معها والتي تستدعي توظيف مبالغ مالية هامة ورصيد بشري يفوق قدرات الجماعات المحلية أو المالك الأصلي للبناية إضافة إلى صعوبة إخلاء العقار من الشاغلين من قبل مالكيها والتعقيدات الإدارية في الحصول على رخصة الهدم وغياب إحصائيات دقيقة وبرامج لمتابعة البنايات المتداعية للسقوط وعدم توفر الوعي بأهمية عمليات الصيانة الدورية للعقارات وتهاون المالكين في ترميم أو هدم عقاراتهم المهددة بالسقوط وفشل منظومة نقابات المالكين في صيانة العمارات السكنية وتعهد البنايات المتداعية للسقوط .

الصورة: هل من حل لهذه البنايات القديمة

النائب محمد علي فنيرة لـ«24/24»

انطلاق أشغال مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا قبل نهاية العام الحالي

سماح باشا

أكد النائب شـــعب عن دائرة قرمبالية وعضو لجنة الطاقة والبيئة بالبرلمـــان، محمد علي فنـــيرة، في تصريح لمراســـلة «24/24» بنابل أن اجتماعا انعقد على مســـتوى ولاية نابل، تم خلاله دراســـة الأثر الاجتماعـــي والبيئي لمشروع الربط الكهربائي بـــين تونس وإيطاليا (إلماد) ، وهو عبارة عن مـــد كابل بحري بطول 200 كم يربط الوطن القبلي (تونس) بصقلية (إيطاليا) بطاقـــة 600 ميغاوات في مرحلته الأولى، مع إمكانية توسعته لاحقا.

و يهدف المشروع إلى تبادل الكهرباء بـــين الضفتين، دعم الطاقات المتجددة، وتأمين الشبكة الوطنية ، بكلفة تتجاوز مليار يورو، بتمويل من شركة الكهرباء والغاز التونســـية ، ومؤسسة TERNA، والاتحاد الأوروبي .

وأوضح فنيرة أن المشروع سيمتد على 36 شهرا، وهو حاليا في مرحلة استكمال الدراســـات، حيث تم تقديم طلب العروض، و يجري اختيار المقاول ومن المنتظر أن تنطلق الاشغال قبل نهاية العام الجاري، على أن تنتهي سنة 2028.

وأشار إلى أنه مشروع استراتيجي بالنسبة لتونس وللتبادل الطاقي بين البلدين، إذ سيمكن من جلب استثمارات نظيفة للطاقة المتجددة، مما يســـاعد على اســـتقطاب مشـــاريع جديدة في هذا المجال، وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروع 3500 مليار، كما تم خلال الاجتماع دراسة مـــشروع تركيز المحطة الجديدة قرمبالية 2، والتي تمتد من قرمبالية (خنقة الحجاج) باتجاه كندار على مســـافة 85 كم ، وتتفرع عنها 4 خطوط ، منها خطان بطـــول 2.5 كم يربطان بين الملاعبي والمرناقية (الـــذي يرتبط بدوره بالجزائر)، إضافـــة إلى خط بطول 10 كم يربط قرمبالية1 بالزهراء، وخط آخر يربطها بمنطقة سلتان، وذلك بهدف تعزيز الشبكة الكهربائية الموجودة.

وأضاف فنـــيرة أن هذا المشروع يعد جزءا مـــن LMED ، الذي يُعد خطوة أولية في سعي تونس لربط شبكتها الكهربائية بالجزائر وليبيا والاتحاد الأوروبي لضمان استمرارية توفر الكهرباء كما يتيح إمكانية تصدير الفائض مـــن الطاقة المتجددة، حيث تُعـــد تونس بلدا منتجا للطاقة على مدار 300 يوم في السنة.

وفي سياق التأثيرات البيئية، تم تقديم دراسة حول آثار المشروع على الطيور المهاجرة التي تتبع نفس مسار تركيز الخطوط، بالإضافة إلى الحيوانات والغابات التي ســـيتم العمل فيها، مع وضع خطة لإعادة التشجير واحترام المحيط البيئي.

وعلى المستوى الاجتماعي، تم التطرق إلى ضرورة تزويد الأرض التي ستقام عليها المحطة ببئر لري الأشجار، إضافة إلى طلب إنشاء ملعبين في منطقتي الخنقة وبني عياش، مع التأكيد على أهمية أن تكون اليد العاملة من المنطقة ، كما تم اقتراح إدراج المستشفيات ضمن الدراسة الاجتماعية لتحسين وضعيتها عبر توفير تجهيزات لحالات الطوارئ في حال وقوع حوادث شغل أثناء تنفيذ المشروع.

وقد اختتم الاجتماع بالتأكيد على أهمية ربط تونس بشبكة الكهرباء الإقليمية عـــبر الجزائر وليبيا، مما يعزز دور البلاد في ســـوق الطاقة الدولية ويخلق فرصا جديدة للاستثمار والنمو في القطاع.

مدخراته تصل الى مليار طن

متى يتم استغلال منجم الفوسفاط بالجريد ؟

محمد المبروك السلامي

توجد بولاية توزر مدخرات كبيرة ومؤكدة من الفوسفاط التجاري تتجاوز 300 مليون طن في انتظار الاستغلال وتوفير الموارد المالية للدولة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأسعار العالمية الحالية للفوسفاط ومشتقاته، فعلى سبيل المثال فإن سعر الطن الواحد من الفوسفاط التجاري بلغ خلال سنة 2023 ما يفوق 340 دولار أمريكي وهو ما يوفر إلى الخزينة التونسية قرابة المليار دولار في السنة، أي ما يفوق ثلاثة مليار دينار تونسي، إذا ما اعتبرنا ان الإنتاج السنوي في حدود 3 ملايين طن وهذا الرقم يمكن أن يتضاعف إذا ما تم تحويل الفوسفاط إلى حامض فسفوري أو إلى أسمدة فوسفاتية في ظل ما يعانيه القطاع من أزمات في الإنتاج والتحويل منذ سنة 2011 وقد لا يتجاوز انتاج الفوسفاط لسنة 2023 الثلاثة ملايين طن من الفوسفاط التجاري.

وقد أثبتت الدراسات التي قامت بها شركة فوسفاط قفصة على مدى ثلاثين سنة وجود هذه الكمية في محيط دراسي ضيق وقد تفوق هذه المدخرات المليار طن من الفوسفاط التجاري القابل للاستغلال في المنطقة الفاصلة بين توزر و نفطة. كما أثبتت التجارب المخبرية والصناعية على جودة عالية وممتازة اضافة الى انه حسب منسوب الكشف ستكون التكلفة اقل بكثير مما هو موجود بتونس والمغرب ويعتبر منجم فوسفاط الجريد أحسن منجم في العالم غير مستغل بشهادة كبار فنيي المادة بالبلاد.

لقد استبشر اهل الجريد بعودة المجمع، المتكون من مكتب دراسات فرنسي عالمي ومكتبين تونسيين، الذي عهدت له الدراسة البيئية والفنية والاقتصادية لمنجم فوسفاط توزر بعد انقطاع دام أكثر من عامين، ففي نهاية نوفمبر 2024 تم تركيز الحضيرة داخل المنجم لإقامة 10 أبار استكشافية لا يفوق عمق الواحد منها مائة متر ولكن خاب الأمل حينما غادرت الحفارتين الجهة دون القيام بعملية الحفر لأسباب إدارية بحتة.

وتندرج هذه الدراسة في نطاق تأكيد نتائج الدراسة التي قامت بها شركة فوسفاط قفصة على طوال الثلاثة عقود من جهة وإبراز القابلية البنكية للمشروع وقابلية إنجازه دون أثار سلبية على الجهة بفضل الاعتماد على المعايير الدوليّة للحفاظ على البيئة، خاصة .

إن هذا المشروع ينجز في إطار المخطط الإستراتيجي لتونس للعقدين القادمين لتأمين إنتاج وصناعة الأسمدة الفوسفاتية وترفيعها إلى مستوى ما قبل سنة 2011. وللاشارة فإن المشروع يتكون من منجم سطحي ومغسلة بخطي إنتاج بطاقة إنتاج قصوى 2.5 مليون طن من الفوسفاط التجاري ذو الجودة العالية مع العلم أن حجم المدخرات المؤكدة يبلغ قرابة 400 مليون طن من الفوسفاط التجاري مع طاقة تشغيلية تفوق 1000 موطن شغل قار.

ويناشد الجريدية السلطات الجهوية والمركزية ببذل كل ما لديها لإسراع بتفادي العراقيل التي حالت دون إنجاز الدراسة في الآجال المحددة لها للوقوف على جدوى المشروع من عدمها و تمكين الجهة من مورد اقتصادي هام يجعل منها قطبا اقتصاديا يساهم في التنمية المستدامة للبلاد التونسية ،لانه وبالرغم من أهمية هذا الصرح الاقتصادي والذي من شأنه دفع عجلة التنمية بتونس وجعل منطقة الجريد قطبا اقتصاديا هاما، فإن الكثير من العوائق تقف أمام إنجاز هذا المشروع الضخم منها خاصة ضعف أداء الدولة في حوكمة قطاع الفوسفاط ككل منذ سنة 2011، مع التعتيم الإعلامي وتخويفا أبناء الجهة من استغلال فوسفاط الجريد وتأثيره على السياحة والفلاحة.

وقد أثبتت الدراسات التي قامت بها شركة فوسفاط قفصة منذ سنة 1982 والتي شملت الجوانب الجيولوجية والفنية والتحويل ومعالجة الفوسفاط وطريقة استعادة الأجزاء المستغلة وتثمين المواد الأخرى المستخرجة قد يمكن الجهة من ديناميكية اقتصادية وسياحية تساهم في تنميتها وتنمية البلاد ككل ويعتبر المشروع صديق للبيئة وليس له أي تأثير مباشر أو غير مباشر على الواحة والسياحة بل بالعكس سيكون دافعا لتنمية هذين القطاعين.

وبالرغم من ذلك ينتاب أهالي الجريد شيئا من الخوف للآثار السلبية المحتملة عند استغلال منجم الفوسفاط نظرا للواقع السيء الذي عاشه ويعيشه أهالي الحوض المنجمي نتيجة السياسات التنموية التي اعتمدتها البلاد منذ عشرات السنين وحرمانهم من نصيب من العائدات الطائلة التي كانت تجنيها شركة فوسفاط قفصة ويطالبون بتوفير كل الضمانات للمحافظة على البيئة وعدم المساس بخصوصيات الجهة السياحية والفلاحية.

جندوبة

إحباط 3 عمليات تهريب محركات سيارات

تمكنت الوحدات الأمنية بغـــار دماء وطبرقة من إحباط عملية تهريب بضاعة خاضعة لقاعـــدة إثبات المصدر تتمثل في محركات سيارات مستعملة كانت على متن 3 وسائل نقل

وقد تجاوزت القيمة المالية الجمليـــة للبضائع المحجوزة 120 ألف دينار. فتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشـــأن البضائع المهربة والوسائل المستخدمة في نقلها.

أريانة

إيقاف تلميذين بصدد سرقة أسلاك نحاسية

تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطنـــي بحدائق المنزه ، إقليم أريانة ،من إيقـــاف تلميذين ،يبلغان من العمر 16 ســـنة، أصيلي الجهة، إثر ضبطهما في حالة تلبس داخل إحدى المؤسسات التربوية بصدد سرقة الأسلاك النحاســـية. كما تم حجز أدوات تستعمل في السرقة والاحتفاظ بهما على ذمة الأبحاث.

القصرين

حجز أجهزة اتصال تستعمل للغش في الامتحانات

تمكنت دورية مشـــتركة بـــين مختلف اختصاصـــات منطقة الحرس الوطني بفريانة من القبض على شـــخص، يحمل جنسية أجنبية،أثناء محاولته اجتياز الحدود البرية بطريقة غير قانونية.

وقد أسفرت العملية عن حجز أجهزة اتصال

متطورة وسماعات للغش في الامتحانات كان بحوزته

وبعد استشـــارة النيابة العمومية، أذنت بالاحتفاظ به من أجل شبهة «اجتياز الحدود خلسة» و»مسك بضاعة مجهولة المصدر»، في انتظار مواصلة الأبحاث واتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية.

بنعروس

الإطاحة بشبكتين لترويج المخدرات بكل من المحمدية وبومهل

تمكنت الوحدات التابعة لإقليم الحرس الوطني ببن عروس من تنفيذ عمليتين أمنيتين ناجحتين بكل من المحمدية و بومهل.

حيث تمكنـــت دورية تابعة لوحدات منطقـــة الحرس الوطني بالمحمدية من ضبط 3 أشخاص، أصيلي الجهة ،وحجز 174 قرصا مخدرا من أنـــواع مختلفة بحوزتهم، مبلغا ماليا هاما من عائدات الترويج. وبمراجعة النيابـــة العمومية، أذنت بالاحتفاظ بهم على ذمة الأبحاث.

كمـــا تمكنت وحدات منطقة الحـــرس الوطني ببن عروس من القبض على 3 أشخاص في بومهل وحجز قطعا مختلفة الأحجام من مخـــدر القنب الهندي كانت بحوزتهم ، إضافة إلى مبلغ مالي متأتي من عائدات الترويج وسيارة خاصة تم استعمالها في تنقلاتهم.

بين باجة و جندوبة

تفكيك شبكة لترويج المخدرات

تمكنت وحدات منطقتي الحرس الوطني بباجة و طبرقة، معززة بمختلف اختصاصـــات الإدارة العامة لوحـــدات التدخل بإقليمي جندوبة و باجة، من تفكيك شبكة تنشط في مجال ترويج المخدرات .

وقد أســـفرت العملية عن القبض على 4 عناصر من الشـــبكة، قاطنين بالجهة، بالإضافة إلى حجـــز 9 صفائح من مخدر القنب الهندي ووسائل نقل تم اعتمادها في نقل المواد المخدرة ومبلغا ماليا متأتيا من عائدات الترويج. وقد تم الاحتفاظ بالموقوفين على ذمة الأبحاث، مع إدراج عنصر خامس بالتفتيش بعد أن شمله البحث.

بن عروس

إيقاف امرأة وابنها بحوزتهما أدوية مدعمة

تمكنت دورية مشـــتركة بين مختلف وحـــدات منطقة الحرس الوطني ببن عـــروس من القبض على امـــرأة وابنها بمنطقة بئر الباي. وقد تم حجز علب دواء مدعم ومبلغا ماليا، و كان الموقوفان يعتزمان استعماله في إطار تهريب هذه الأدوية نحو دولة مجاورة.

بمراجعة النيابـــة العمومية، أذنت بالاحتفـــاظ بهما على ذمة الأبحاث من أجل «الاتجـــار بأقراص طبية خارج الصيغ والقوانين المعمول بها.

القصرين

احجز 2147 قرصا مخدرا

أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الإبتدائية بالقصرين بالاحتفاظ بشخصين و إدراج ثالث محل تفتيش بعد أن تمكنت فرقة الأبحاث العدلية للحرس الوطني بالقصرين من القبض على شخصين على متن سيارة في ســـبيطلة وحجز 2147 قرصا مخدرا كانت مخبأة داخلها .

وباستشـــارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين تمت مداهمة منزلا بفريانة أين تم حجز ســـيارتين استعملتا لنقل الأقراص المخدرة .

تونس

5 سنوات سجنا في حق قاصر شارك في جريمة قتل

قضت هيئة الدائرة الجنائية المختصة بالنظر في قضايا الاطفال بالمحكمة الابتدائية بتونس بالحكم 5 ســـنوات سجنا في حق طفل عمره 16 سنة شارك في جريمة قتل شاب بجهة دوار هيشر بسكين خلال معركة جدت بالجهة بين الضحية واقارب الطفل المتهم الذي تولى بدوره تعنيف الضحية وطعنه بموسى.

في الطريق الرابطة بين تطاوين و رمادة

وفاة ثلاثة أشخاص في حادث مرور

جدّ حادث مرور على مستوى وادي دكوك بالطريق الرابطة بين رمادة و تطاوين وأسفر عن وفاة ثلاثة أشخاص ،أصيلي الذهيبة. وتتمثل صورة الحادث اإي اصطدام بين ســـيارة تونسية وشاحنة ليبية .

بنعروس

حجز عملة أجنبية مدلسة

باشرت وحـــدات منطقة الحرس الوطنـــي بالمحمدية البحث في قضية عدلية موضوعها «مســـك عملة مدلســـة بالبلاد التونسية ومســـك وحيازة وتدليس عملـــة أجنبية»، وذلـــك بعد ضبط أحد الأشـــخاص داخل إحدى الفروع البنكية أثناء محاولته تحويل 3 أوراق نقدية من فئة 100 دولار.

وبالتحري معه أفاد بأنه عثر عـــلى الأوراق النقدية أثناء قيامه بشراء ملابس مســـتعملة. وقد تم الإبقـــاء عليه في حالة سراح، في انتظار نتائج التساخير الفنية لتحديد مدى صحة الأوراق النقدية واتخاذ الإجراءات القانونية المستوجبة.

أريانة

القبض على شخص من أجل سرقة سيارة

إثر تقدّم إمرأة إلى مركز الأمن الوطني بالمنازه للإعلام عن تعرّض سيارتها للسرقة إثر تعمّد مجهول تهشيم البلور وسرقة حاسوبها المحمول.

وبإيـــلاء الموضوع الأهميـــة اللازمة من قبل الوحـــدات الأمنية المذكورة و فرقة الشرطة العدليـــة بأريانة المدينة أمكن بعد جملة من التحريات الميدانية والفنية التعريف بهوية المظنون فيه ومكان تواجـــده والقبض عليه و إرجاع المسروق الـــذي تولى التفريط فيه بالبيع لأحد المحلات المختصة.

بمراجعة النيابة العمومية بأريانة أذنت بالاحتفاظ به والأبحاث متواصلة.

زغوان تستعد لاستقبال زوارها في الدورة 39 لمهرجان النسري:

بين عبق الزهور وأصالة التراث

في أجواء تعبق برائحة الورد وتحت شـــعار «نحب زغوان»، تستعد مدينة زغوان لإطلاق فعاليات الدورة 39 من مهرجان النسري، التي ستنطلق يوم 17 ماي الجـــاري وتتواصل إلى غاية 25 من الشـــهر نفسه، وسط برنامج ثقافي وفني متنوع يعكس ثراء المدينة وتفرّدها البيئي والتاريخي.

وقـــد أعلنـــت الهيئـــة المنظمـــة للمهرجان، خلال ندوة صحفية عقدت مؤخرًا، عن تفاصيل هذه الدورة التي تعِد بأن تكـــون محطة متميزة للزوار من داخل تونس وخارجها، لما تتضمنه من معارض وورشـــات حية وعروض فنية، إلى جانـــب ندوات علمية تلامس الخصوصيـــات البيئية والرمزية لنبتة النسري، التـــي باتت تشـــكل عنوانًا لهوية المدينـــة ورافدًا مـــن روافدها الاقتصادية والثقافية.

وبات مهرجـــان النسري، على مدى ســـنواته الطويلة، أكثـــر من مجرد تظاهرة احتفالية، بل تحول إلى موعد سنوي ثابت تُعيد فيه زغوان استحضار موروثها الثقافي والحضاري، وتسلّط فيه الضوء على تراثها المادي واللامادي، مستقطبًا مفكرين وباحثين وناشطين في مجالات التنمية البيئية والســـياحة البديلة.

وإلى جانـــب البُعد الثقـــافي والفني، يشـــكل المهرجان رافعـــة اقتصادية للجهة، حيث ينتعش النشاط التجاري في فترة انعقاده، لا ســـيما في محلات صنـــع وبيـــع المنتجـــات التقليدية التي تشـــتهر بها زغوان، مثل «كعك الورقـــة» وماء النـــسري، علاوة على السوق التجارية المفتوحة على هامش الفعاليـــات والتي انطلقت يوم 8 ماي وتتواصل إلى غاية يوم 18 من الشهر.

كما يمثل المهرجان فرصة لأصحاب المحلات والخدمات الســـياحية لتعزيز نشـــاطهم خلال هذه الفـــترة، في ظل الإقبال الجماهـــيري المتزايد عامًا بعد عام، ما يســـاهم في تحريـــك الدورة الاقتصاديـــة محليًـــا ويدعـــم توجه زغوان كوجهة للسياحة الإيكولوجية والبديلة.

افتتاح موسيقي واحتفال بالهوية

تنطلق التظاهرة بعرض موسيقي ضخم تحت عنوان «النوبة المعطرة»، بقيـــادة الفنان محمد عـــلي كمون، يحتضنه معبد المياه، في لحظة رمزية تمزج بين التاريخ والموسيقى التونسية الأصيلة. وتتوزع العـــروض بعد ذلك بين أنمـــاط فنية مختلفة، تشـــمل حفلات موجهة للجمهور الشـــبابي أبرزها سهرة لفنان الراب «جنجون»، بالإضافة إلى العرض المسرحي «تونسي ونص» للممثل نبيل بن مسمية.

البحث العلمي في خدمة التراث الطبيعي

وبعد ثقافي موازٍ، يشـــهد المهرجان تنظيم نـــدوة علمية حـــول «زراعة وتثمين النسري لأجل تنمية مستدامة»، بالشراكة مع المدرســـة العليا للفلاحة بمقرن، تهدف إلى تســـليط الضوء على البعد الاقتصادي والإيكولوجي للنبتة. كما ينتظم يوم دراسي بعنوان «زغوان: مجـــال وتاريخ وتـــراث»، يتم خلاله تقديـــم جزء من عمـــل توثيقي أنجز بالتعاون مع كلية الآداب بسوســـة، يجمع بين البحث الأكاديمي والحفظ المعرفي للذاكرة المحلية.

النكهات التراثية تتوّج زغوان عاصمة للطهو

ضمن جهود تثمـــين المطبخ المحلي والترويج لـــه كعنصر مـــن عناصر الســـياحة الثقافية، تحتضن المدينة في اليوم الأول مـــن المهرجان تظاهرة ضخمة بعنـــوان «زغـــوان عاصمة الـــتراث الطهـــوي»، حيـــث تُعرض أطبـــاق تقليدية مـــن مختلف ولايات الجمهورية، في أجواء تفاعلية تنظمها جمعية المهرجان بالشراكة مع جمعية «الطهي للجميع». وتُعد هذه الفعالية امتدادًا لمبادرات سابقة أبرزها تسجيل «كعك الورقة بالنسري» ضمن الجرد الوطني للتراث اللامادي.

أطفال، رياضة، وفن للجميع

لم تغب الفئات الصغرى عن برمجة الـــدورة، إذ خصص المهرجـــان يومًا تنشيطيًا داخل المدينة العتيقة لفائدة الأطفال، يتضمن ورشـــات ترفيهية وإبداعية كالرسم، النقش على الغلال، والطبخ الحي، بالتعـــاون مع المركب الثقافي بزغوان. أما في الجانب الرياضي، فستنظم مباريات في كرة القدم وكرة اليد، تجمع قدماء الملعـــب الزغواني بفريق الترجي الرياضي، لترسيخ قيم الرياضة والتواصل بين الأجيال.

ختام بطابع زغواني خالص

تُختتم الدورة بعـــرض فني يحمل عنوان «ليلة الطرب التونسي مع نذير ونذير»، من تقديـــم الفنانين المحليين نذير بالطيب ونذير حملية، ويُنشّطه الإعلامي حاتم بن عمارة، في ســـهرة تكرّس الهوية الموسيقية للجهة وتمنح المهرجـــان بصمة ختاميـــة زغوانية خالصة.

النسري... زهرة لها ذاكرة

ليســـت زهرة النسري مجرد نبات عطـــري تزيّن به المدينـــة واجهاتها، بل هي محمّلـــة بتاريخ عميق ارتبط بالموريســـكيين (مســـلمي الأندلس المطرودين)، الذين اســـتقروا بزغوان منذ قرون، وحملوا معهم وصفة «كعك الورقة»، التي اســـتخدمت – بحسب الروايات – لإخفاء الحلي والنقود أثناء التهجير القسري، لتصبح هذه الحلوى لاحقًا رمزًا ثقافيًا وذاكرة حيّة.

انطلق مهرجـــان النسري في أواخر السبعينات بمبادرة من بلدية زغوان، لكن منذ ســـنة 2014 تتـــولى جمعية مهرجان النسري تنظيمه، مع العمل عـــلى تطويره ليحمـــل بعـــدًا دوليًا، محافظًا في الوقت ذاته على رســـالته الأصلية: الاحتفاء بزغوان، بتاريخها، بثقافتها، وبعطرها الذي لا يذبل.

"سيكا جاز".. عقدٌ من الشغف الموسيقي يُتوّج بعروض عالمية

أســـدل الســـتار مؤخرًا على فعاليات الدورة العاشرة من مهرجان «ســـيكا جاز» بمدينة الكاف، التي انتظمت تحت شعار «10 سنوات من الشغف»، في أجواء احتفالية نابضة بالإبداع، جمعت بين الأصالة الموســـيقية والتجديد الفني، وسط حضور جماهيري لافت من مختلف الأعمار والانتماءات الثقافية.

افتتاح ساحر واحتفاء بجماليات الجاز التونسي

انطلقت فعاليات المهرجان بعرض موســـيقي ســـاحر أحياه الفنان التونسي محمد علي كمون، احتضنه الفضاء التاريخـــي لقصبة الكاف، حيث قدّم توليفة موســـيقية مزجت بين روح الجاز الغربي وضربات الإيقاع الشرقي، في عمل فني وُصف بأنه جسر موسيقي بين الضفتين. وكان لهذا العرض الافتتاحي وقع خـــاص لدى الجمهور، الذي تفاعل مع تنوع الطبوع الموسيقية وتميّز الأداء.

برمجة موسيقية عالمية تستقطب الذائقة الرفيعة

تميّزت دورة هذا العام بمشـــاركة واسعة لمجموعة من الفنانين والفرق الموسيقية من داخل تونس وخارجها، ما منح المهرجان بُعـــدًا دوليًا وجعل من مدينة الكاف منصة للحوار الثقافي عبر الموســـيقى. وقد شـــارك في التظاهرة كل مـــن «زياد بقـــة تريو» (تونس)، فرقـــة «Edredon Sensible» (فرنســـا)، الفنان «DON PAC» من صربيا، الموســـيقار التونـــسي القدير فـــوزي الشـــكيلي، وفرقة «البســـطة» الجزائرية، التي اختُتمت بها الدورة في سهرة متميزة ألهبت مدارج المسرح وأثارت إعجاب الحاضرين.

تنوعت العروض المقدمة بين أنماط الجاز الكلاســـيكي والتجريبـــي، إلى جانـــب تأثـــيرات موســـيقية أفريقية ومتوســـطية، ما أضفى على المهرجان ثراءً فنّيًا وأكسبه طابعًا كونيًا يُناســـب جمهورًا متعطّشًـــا للحداثة دون التفريط في الجذور.

ثقافة وفن.. أنشطة موازية تغني التجربة

لم يقتـــصر مهرجان «ســـيكا جاز» عـــلى العروض الموســـيقية فقط، بل تضمن برنامجًا ثريًا من الأنشـــطة الثقافيـــة الموازية، التي ســـاهمت في تعميق التفاعل مع المدينة ومحيطهـــا. ومن أبرز هـــذه الفعاليات، تظاهرة «الســـينما تدور»، التي تم من خلالهـــا عرض مجموعة من الأفـــلام المختارة يوميًا في فضاءات مفتوحة، بما جعل الســـينما في متناول الجميع، وفتح المجال أمام الجمهور لاكتشاف أعمال سينمائية مستقلة وذات طابع فني.

كما نظم المهرجان ورشـــات لتـــذوق الأطباق المحلية التقليدية، في مبـــادرة لتكريس الثقافـــة الغذائية للجهة والترويج لموروثها، حيث حظي طبق «البرزقان»، وهو أحد أشهر الأطباق الشعبية في الكاف، بإقبال واسع من الزوار الذين أبدوا إعجابهم بالتنوع الذوقي للمطبخ المحلي.

لحظة تكريم.. فوزي الشكيلي في الذاكرة الموسيقية الجماعية

وتميّزت هذه الدورة بلمســـة وفاء وتقدير للموسيقار التونسي فوزي الشـــكيلي، أحد أعلام موســـيقى الجاز في تونس والعالم العربي، حيث تـــم تكريمه في حفل خاص تقديرًا لمســـيرته الفنية الطويلة، التي ساهمت في تعريف الجمهور التونـــسي والعالمي بالجـــاز التونسي وتطويره بأســـلوبه الخاص. وقـــد كانت لحظـــة التكريم محمّلة بالاحترام والعاطفة، وشكّلت اعترافًا رمزيًا بقيمة العطاء الفني في زمن يبحث عن الجمال وسط الضجيج.

التزام بالمستقبل.. ووعود بالتجديد

في ختام هـــذه الدورة، عبّرت الهيئـــة المنظمة لمهرجان «سيكا جاز» عن فخرها بالنجاحات المتراكمة التي راكمها المهرجان خلال عشر سنوات من الانعقاد المتواصل، مؤكدة على تمسّـــكها بمواصلة دعم الفعل الثقـــافي في الجهات الداخلية، وتحديدًا في مدينة الكاف، التي أثبتت قدرتها على احتضان التظاهرات الفنية الكبرى.

وشـــدّد منظّمو المهرجان على أن الثقافة ليست ترفًا، بـــل ضرورة مجتمعية وجسر حقيقـــي للتلاقي والحوار والانفتاح بين الشعوب، مجدّدين التزامهم بتطوير الدورة القادمة لتكون أكثر إشعاعًا وتنوعًا، مع توسيع المشاركة الدولية وتكثيف الشراكات مع مؤسسات ثقافية وفنية في الداخل والخارج.

«سيكا جاز»: أكثر من مهرجان.. ذاكرة فنية ومسار من الإبداع

هكذا أثبت مهرجان «سيكا جاز» خلال عقد من الزمن أنه ليس مجرد موعد موســـيقي عابر، بل مشروع ثقافي متكامل يحمل رســـالة فنية وإنسانية. وهو ما تجسّد في دورة 2025 التي جمعت بين الأصوات، الأنغام، الذكريات والطموحات، لتكتـــب صفحة جديدة في كتـــاب الثقافة التونسية وتُضيف سطرًا مشرقًا في تاريخ مدينة الكاف.

في إطار التعاون الثقافي والإعلامي:

وزيرة الشؤون الثقافية تستقبل المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربية استعدادًا للدورة 25 من المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون

في سياق تعزيز الشراكة المثمرة بين وزارة الشؤون الثقافية واتحاد إذاعات الدول العربية، اســـتقبلت وزيرة الشؤون الثقافية، السيدة أمينة الصّرارفي مؤخرا، المدير العام لاتحـــاد إذاعات الدول العربية، المهندس عبد الرحيم ســـليمان، والوفد المرافق له، وذلك بحضور ثلة من إطارات الوزارة وكوادرها.

وقد جاء هذا اللقاء في إطار التحضـــيرات الجارية لتنظيم الدورة الخامسة والعشرين من المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون، حيث تم التباحث بشأن آخر المســـتجدات المتعلقة بالترتيبات اللوجستية والفنيـــة لهذا الحدث الثقـــافي والإعلامي الهام، الـــذي يُعد من أبرز التظاهـــرات التي تجمع بـــين الإبداع العربي الإعلامـــي والاحتفاء بالهوية الثقافية المشتركة.

كما تم خلال هذا الاجتماع اســـتعراض تفاصيـــل تنظيم حفلي الافتتاح والاختتام، حيث تقـــرر إقامة حفل الافتتاح يوم 23 جوان 2025 بالمسرح الأثري بقرطاج، بمـــا يحمله هذا الموقع من رمزية تاريخية وقيمة تراثية كبرى، بينما ســـيكون حفل الاختتام يوم 26 جوان على ركح مسرح الأوبرا بمدينة الثقافة الشـــاذلي القليبي، في قلب العاصمة، تأكيدًا على أهمية الثقافة والفن في الحياة العامة.

وأكدت وزيرة الشؤون الثقافية، في كلمتها خلال اللقاء، على أهمية تكاتف الجهود بـــين جميع الأطراف المتدخلة لإنجـــاح هذه الدورة من المهرجان، بمـــا يعكس صورة تونس كمركـــز إقليمي للثقافة والفنـــون، وكبلد قادر على احتضان التظاهرات الكبرى بمســـتوى رفيع من التنظيم والتميز. وشـــددت على ضرورة أن تكون مختلف فعاليات المهرجان — الفنية، العلمية، والتقنية — على قدر تطلعات المشـــاركين والضيوف، بمـــا يعكس قيمة الحـــدث ودوره في تعزيز التواصل بين الإعلاميين والمبدعين العرب.

كما عبّرت السيدة الوزيرة عن تقديرها للعمل المتواصل الذي يقوم به اتحاد إذاعات الدول العربية، مشـــيدة بجهوده في تطوير المشهد الإعلامي العربي والارتقاء بمضامينه، إلى جانب مســـاهمته الفاعلة في الترويـــج لتونس، بلد المقر، كوجهة ثقافية وســـياحية فريدة في محيطها العربي والمتوسطي.

ويُنتظر أن تشـــهد هذه الـــدورة من المهرجـــان العربي للإذاعة والتلفزيون مشاركة واسعة من الإعلاميين والمثقفين والفنانين من مختلف الدول العربية، ما من شـــأنه أن يعزز من إشعاع تونس على الساحة الثقافية والإعلامية الإقليمية، ويؤكد مكانتها كمركز للإبداع والحوار الثقافي العربي.

40 ألف طفل يتيم في غزة

الاحتلال يمعن في إبادة الفلسطينيين

في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع، حذّرت منظمات وهيئات أممية من تفاقم الكارثة الإنسانية، مؤكدة أن ما يجري في غزة بلغ مستويات غير مسبوقة من التجويع، والدمار، والانهيار الكامل للبنية التحتية الصحية والإنسانية، وسط تجاهل إسرائيلي تام لنداءات القانون الدولي.

وفي تصريحات نارية أدلى بها لـ«الجزيرة»، قال آجيت سونغاي، رئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: «ما يجري في غزة يمثل أزمة إنسانية غير مسبوقة من حيث الشدة والاتساع، والاحتلال الإسرائيلي لا يلتزم بأي من واجباته القانونية كقوة احتلال، بل يسير في اتجاه واضح نحو تدمير المجتمع الفلسطيني».

وأضاف سونغاي: إن قطاع غزة يشهد أسوأ أوضاعه منذ سنوات، بل ربما منذ بداية الاحتلال، حيث لا يوجد أي توزيع منظم للغذاء أو المياه الصالحة للشرب، والنازحون محرومون من أبسط وسائل الحياة، مشيرًا إلى أن برنامج الأغذية العالمي أعلن منذ أيام عن نفاد مخزوناته بالكامل في القطاع.

انعدام تام للغذاء والماء

وتابع المسؤول الأممي: «منذ أكثر من 60 يومًا، لم تدخل حبة قمح واحدة إلى غزة، جميع سكان القطاع البالغ عددهم أكثر من 2.2 مليون نسمة بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، معظمهم نزحوا مرات متعددة بسبب القصف والدمار، ويفتقدون إلى الأمان والكرامة الإنسانية».

وفي السياق ذاته، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن سوء التغذية الحاد أصبح ظاهرة منتشرة في مختلف أنحاء القطاع، مع تزايد أعداد الأطفال المتأثرين بنسبة 80% مقارنة بشهر مارس الماضي.

كما حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» من أن نحو 335 ألف طفل دون سن الخامسة في غزة يعانون من سوء تغذية حاد مهدد للحياة، ووفق تقارير طبية، فإن 92% من الرضع بين 6 أشهر وسنتين معرضون لأضرار صحية دائمة، نتيجة عدم حصول الأمهات على الحد الأدنى من الغذاء اللازم لإرضاعهم.

وأشار التقرير إلى أن ما لا يقل عن 60 طفلًا لقوا حتفهم جوعًا الى حد الان ومن المنتظر ان ترتفع الحصيلة في ظل النقص الفادح في الغذاء الذي من المرجح ان يتحول الى انعدام كامل في الأيام القادمة امام إصرار إسرائيل على منع دخول المساعدات ، و في ظل غياب أي أفق لحل حقيقي أو هدنة إنسانية.

أزمة المياه تصل إلى حد الكارثة

وفي تقرير ميداني لمنظمات الإغاثة الدولية، تبيّن أن 65% من سكان القطاع لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب أو الاستخدام المنزلي، ما يزيد من خطر تفشي الأوبئة والأمراض المعدية، وخاصة في مناطق الإيواء العشوائية والمدارس المكتظة بالنازحين.

الأوضاع الصحية تنهار بالكامل

من جانبه، قال الدكتور منير البرش، المدير العام لوزارة الصحة في غزة: إن استمرار إغلاق المعابر وعدم السماح بدخول الوقود والمساعدات فاقم بشكل غير مسبوق الوضع الإنساني، وخاصة في المستشفيات التي أصبحت غير قادرة على تقديم الحد الأدنى من الخدمات.

وأكد البرش أن الاحتلال يمارس سياسة خنق كاملة ضد الشعب الفلسطيني، ويمنع الماء والغذاء والدواء في محاولة لتركيع السكان، وأضاف: «هناك أكثر من 40 ألف طفل أصبحوا أيتامًا منذ بدء العدوان، و100 طفل فقدوا حياتهم وهم ينتظرون فتح المعابر».

وأوضح البرش أن قرابة مليون طفل في غزة محرومون من الخدمات الصحية الأساسية واللقاحات، فيما ارتفع عدد الشهداء من الأطفال والنساء بشكل يفوق أرقام أي حرب سابقة.

وتابع قائلاً: «عدد الضحايا غير المباشرين بسبب تداعيات الحصار والحرب يفوق عدد الشهداء الذين سقطوا في القصف المباشر، المرضى، والأطفال، والحوامل، ومرضى السرطان، يموتون بصمت دون أن يتحرك الضمير العالمي».

انهيار المنظومة الطبية واعتقال العاملين الصحيين

وبيّن البرش أن 20 فقط من أصل 38 مستشفى في القطاع لا تزال تقدم خدمات جزئية جدًا، مشيرًا إلى أن الاحتلال اعتقل أكثر من 360 من العاملين في القطاع الصحي، بينهم أطباء وممرضون ومسعفون.

ودعا البرش المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى تحمّل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه ما تبقى من النظام الصحي في غزة.

أونروا: الكارثة تخطت حدود المعقول

من جهته، صرح عدنان أبو حسنة، المستشار الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، بأن الوضع في غزة تجاوز حد الكارثة بكثير، وأضاف: «مخازننا خالية بالكامل، ولا توجد مواد غذائية، ولا حتى زجاجة ماء أو جرعة لقاح يمكن إدخالها، إسرائيل تمنع أي شيء من دخول القطاع».

وأردف قائلاً: «الكرة الآن في ملعب المجتمع الدولي، الصمت لم يعد مقبولًا، هناك خطر حقيقي يهدد حياة كل سكان غزة، المجاعة ليست احتمالًا بل واقعٌ نعيشه كل يوم».

دعوات أممية لتدخل عاجل

في ضوء هذه المعطيات الصادمة، ناشد سونغاي مجلس الأمن الدولي بتحمّل مسؤوليته واتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف هذا الانهيار الإنساني، وقال: «إسرائيل لا تبدي أي نية للتراجع أو التغيير، الوضع يتدهور يومًا بعد يوم، يجب تفعيل آليات محاسبة حقيقية وممارسة ضغط حقيقي لإجبارها على الالتزام بالقانون الدولي».

وأشار إلى أن محكمة العدل الدولية كانت قد أوصت باتخاذ تدابير فورية لمنع تفاقم الوضع الإنساني، لكن «إسرائيل» رفضت تنفيذ أي من هذه التدابير، ما يعكس استخفافها المطلق بالمجتمع الدولي ومؤسساته.

وسط هذا المشهد المأساوي، يتصاعد الغضب الشعبي والدولي من استمرار الحصار والتجويع، بينما يكتفي المجتمع الدولي بإصدار بيانات الإدانة دون اتخاذ خطوات عملية لوقف المأساة، ومع مرور الوقت، تتحول غزة إلى منطقة منكوبة بالكامل، حيث يصبح البقاء على قيد الحياة إنجازًا يوميًا.

فهل يتحرّك العالم قبل فوات الأوان؟ أم إن غزة ستبقى عنوانًا للفشل الإنساني في القرن الحادي والعشرين؟

إسرائيل امام معضلة غزة

بين خيار التصعيد العسكري وضغوط الداخل والخارج

في خضم حرب مفتوحة لا تبدو نهايتها قريبة، صعّدت «إسرائيل» من لهجتها العسكرية ضد قطاع غزة، مهددة بشن عملية برية موسعة على قطاع غزة.

التحذير جاء هذه المرة من أعلى المستويات العسكرية، حيث صرح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال ايال زامير، أن هذا التوسيع المحتمل للعمليات قد يؤدي إلى مقتل الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى حركة «حماس».

في الوقت ذاته، أعلن الجيش عن تعبئة آلاف الجنود من قوات الاحتياط، ما يُعد مؤشرًا عمليًا على نية التصعيد، رغم التحذيرات الدولية المتزايدة من كارثة إنسانية محتملة، هذا التصعيد يطرح تساؤلات جادة حول تداعياته على البيئة الداخلية الإسرائيلية من جهة، وعلى مكانتها الدولية من جهة أخرى.

تصعيد ميداني وتحذيرات عسكرية

في 4 ماي الجاري أصدر الجيش الإسرائيلي بيانًا رسميًا نقل فيه عن رئيس الأركان قوله: «أي هجوم على رفح يحمل خطرًا كبيرًا على حياة الأسرى الإسرائيليين»، في إشارة إلى عشرات الجنود والمدنيين الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس منذ اندلاع الحرب في أكتوبر 2023 .

بالتوازي، أكدت هيئة البث الإسرائيلي «كان» أن الجيش بدأ باستدعاء آلاف الجنود من قوات الاحتياط، ضمن استعدادات لمرحلة جديدة من العمليات البرية في غزة، وتحديدًا مدينة رفح، وقد تزايدت التكهنات بأن هذه المرحلة قد تكون الأكثر دموية منذ بدء الحرب، نظرًا للكثافة السكانية الهائلة في المنطقة المستهدفة.

الداخل الإسرائيلي: قلق شعبي وانقسامات داخلية

على الصعيد الداخلي، تعكس تصريحات رئيس الأركان حجم التوتر الذي يعتمل في قلب المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، فملف الأسرى يُعد من القضايا الوطنية التي تثير عواطف الجمهور الإسرائيلي، وقد سبق أن أدى الإخفاق في إدارتها إلى احتجاجات شعبية ومواجهات سياسية داخلية.

اليوم، تواجه الحكومة معادلة معقدة: الضغط السياسي والعسكري لاستكمال العملية من جهة، وضغط أهالي الأسرى والمنظمات المدنية لوقف أي تصعيد قد يؤدي إلى قتلهم من جهة أخرى، وما يزيد تعقيد المشهد، أن استدعاء الاحتياط بدأ يؤثر سلبًا على الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تعطيل قطاعات العمل وتزايد الإنفاق العسكري.

في ظل هذه الضغوط، تتعرض حكومة نتنياهو لانتقادات حادة من بعض الأوساط العسكرية والإعلامية، التي ترى أن غياب خطة استراتيجية شاملة يجعل الحرب في غزة «نزيفًا مفتوحًا» دون أفق سياسي أو مكاسب واضحة.

صورة «إسرائيل» تتعرض للتآكل

أما على المستوى الدولي، فقد أثارت التحركات العسكرية الإسرائيلية موجة من الانتقادات، وخاصة بعد إعلان النية لشن هجوم بري على رفح، فقد حذّرت منظمة العفو الدولية من «كارثة إنسانية وشيكة» إذا ما نفذت «إسرائيل» تهديداتها، مشيرة إلى احتمال ارتكاب «جرائم حرب» في حال سقوط أعداد كبيرة من المدنيين وهو ما جاء في بيان لمنظمة العفو الدولية، يوم 3 ماي الجاري.

وتزايدت الدعوات في العواصم الأوروبية لإعادة تقييم العلاقات العسكرية مع «إسرائيل»، كما طالبت منظمات حقوق الإنسان بفتح تحقيق دولي في استهداف المدنيين والبنية التحتية الصحية والتعليمية في القطاع.

في الوقت ذاته، بدأت بعض المؤسسات الإعلامية الغربية باستخدام لهجة أكثر حدة في تغطية الحرب، ما قد ينعكس على الرأي العام الغربي ويزيد من الضغط على الحكومات المتحالفة مع «إسرائيل».

السيناريوهات المحتملة

يترقب العالم نتائج التصعيد العسكري المحتمل في غزه، فالتوسع في العمليات البرية قد يفتح الباب أمام مزيد من التداعيات الإنسانية، وقد يتسبب في موجة نزوح إضافية، مع تزايد أعداد الضحايا المدنيين، كما قد تواجه «إسرائيل» ضغوطًا دولية غير مسبوقة بسبب الأبعاد الإنسانية لهذا الهجوم.

من جهة أخرى، قد يتسبب نجاح «إسرائيل» في تنفيذ أهدافها العسكرية في تقوية موقف الحكومة في الداخل، لكن قد تأتي هذه المكاسب على حساب المزيد من العزلة الدولية، وتفاقم الأزمات الداخلية بسبب الخسائر البشرية المحتملة.

بين المطرقة والسندان: خيارات «إسرائيل» المعقدة

في ظل هذا المشهد، تجد «إسرائيل» نفسها محاصرة بين خيارين كلاهما مكلف: المضي قدمًا في التصعيد وتحقيق مكاسب عسكرية قصيرة الأمد مع احتمال قتل الأسرى وتعميق العزلة الدولية، أو التراجع لتفادي التكلفة الإنسانية والسياسية، وهو ما قد يُفهم داخليًا كتنازل أو ضعف.

الواقع أن استمرار الحملة العسكرية على غزة، دون إطار سياسي واضح أو مسار تفاوضي، يزيد من احتمالات الانفجار الداخلي، سواء عبر الاحتجاجات الشعبية أو تفكك الإجماع السياسي حول القيادة الحالية.

لا حسم بالقوة... بل بتغيير المقاربة

تُظهر تطورات الساعات الأخيرة أن القوة العسكرية، مهما بلغت، ليست قادرة وحدها على فرض «الحسم» في غزة، فالمعادلات على الأرض تغيرت، كما أن الرأي العام العالمي لم يعد متسامحًا مع استهداف المدنيين تحت أي ذريعة.

ملف الأسرى، الذي يمثّل نقطة ضغط داخلي حساسة، يجب أن يُدار سياسيًا وإنسانيًا لا عسكريًا، كما أن مواصلة القصف في منطقة مثل رفح، التي تعج بالنازحين، قد يضع «إسرائيل» في مواجهة مع المجتمع الدولي بشكل غير مسبوق.

نتنياهو يبتز الوسطاء

في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، واتساع نطاق جرائمه التي لم تستثنِ بشرًا ولا حجرًا، اختار رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو أن يفتح جبهة جديدة – هذه المرة سياسية – موجهًا اتهاماته إلى دولة قطر، في محاولة بائسة لإعادة

خلـط الأوراق، وصرف الأنظـار عن المأزق الحقيقي الذي يعيشـه الكيان على المسـتويات كافة، ولكن التصعيد السـياسي ضد الوسـاطة لا يُخفي حقيقة الانهيار المتسارع في بنية القرار الصهيوني، ولا يقلّل من فداحة الفشل الأخلاقي الذي يتورط فيه هذا الكيان منذ أشهر.

تصعيد دعائي يكشف عمق المأزق

هجـوم نتنياهو عـلى دولة تلعب دور الوسـيط في ملف إنساني معقد، ليس إلا تعبـيرًا عن ارتبـاك داخلي، ومحاولة للهـروب من الحقيقة المرة: أن آلة الحـرب الإسرائيلية لم تنجح في تحقيق أي من أهدافها، لا عسـكريًا ولا سياسيًا، فالمقاومة لا تزال تقاتل، والرأي العام الدولي بدأ ينقلب تدريجيًا، وصورة الاحتـلال – التـي كان يتم تسـويقها على أنهـا «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسـط» – باتت مرادفـة للقتل الجماعـي والحصار والتجويع.

اتهـام الوسـيط بالتحريض، بعد أسـابيع من القبـول بـه طرفًا في المفاوضـات، يعكس بوضوح فشـل «إسرائيل» في فرض شروطها أو احتكار طاولة التفاوض، الاحتلال، الذي اعتاد فـرض إرادتـه على من يتوسـط أو يتدخل، بات الآن غير قادر على ضبط الإيقاع، أو حتى ضبط أعصابه.

الرواية الصهيونية تنهار... وازدواجية المعايير تنكشف

منذ بداية العـدوان، تبنّى الاحتلال خطابًا يحاول تبريـر المجازر بذريعة «الدفاع عـن النفـس»، بينما كانت طائراته تـدكّ أحياءً سـكنية كاملة وتدفن العائلات تحـت الركام، وحين تصدر أصوات تطالـب بوقف إطلاق النـار، تُتهـم بالخيانـة أو الانحياز للإرهاب.

هـذه الازدواجية التي يُمارسـها الكيـان باتت مكشـوفة أكثر من أي وقت مضى، فكيف لمن ينادي بالإفراج عن رهائنـه أن يقصف مدارس تأوي آلاف المدنيـين؟ وكيـف يهاجم كيانٌ ما دولةً فقط لأنها لم تسـاير خطابه الدعائي؟ إذا كانت الوساطة لا تتماشى مع أجندته، تُهاجَم، وإذا لم تُستخدم كأداة ضغـط عـلى المقاومـة، تُدان وتُخوَّن.

فشل الابتزاز السياسي

ما حاول نتنياهـو فعله هو ابتزاز سـياسي صريح: إمـا أن تكون مع الروايـة الصهيونيـة، أو تُعتبر طرفًا معاديًا، غير أن هذه السياسـة لم تعد فعالة، ولا تلقى صدى كما في السابق، العالم – حتى لو لم يتحرك بشكل جاد – بدأ يسـمع أصواتًا مختلفة، ويفتح عينيه على واقع جديـد: أن الاحتلال، لا الضحايـا، هو مـن يعرقل الحلول ويؤجج الحرب، ويُدير ملفات إنسانية بمنطق الحصار والضغط.

اتهام الوسـطاء، وخاصة في قضايا إنسـانية كملف الرهائـن أو إدخال المسـاعدات، يُظهر عجزًا حقيقيًا، لأن من يُفترض أنه يستفيد من الوساطة بـات يهاجمها، وكأنهـا عبء عليه، وهـذه مفارقة لا تُفسَّر إلا في سـياق فشـل «إسرائيل» في إخضاع أي طرف إقليمي تمامًـا، أو في تطويع الخطاب السـياسي العربي كما كان الحال في الماضي.

الأزمة أعمق من مجرد تصريحات

المشـكلة الحقيقيـة ليسـت في تصريحات نتنياهو ضـد هذه الدولة أو تلك، بل في الأساس الذي يستند إليه سلوكه: عقلية الاستعلاء على المنطقة، ومواصلة العمل بمنطق الاسـتعمار والردع العسكري والدبلوماسي، لكنه، كما في الميـدان، بدأ يخـسر المعركة السياسية أيضًا.

فقد بات مـن الواضح أن محاولات عزل المقاومة، أو شـيطنة الحلفاء، لم تعد تُنتج أثرًا، حتى وسائل الإعلام العالمية بدأت – ببطء – تعيد النظر في تغطيتها، وأصوات قانونية وسياسية في الغرب بدأت تتحدث عن محاسـبة الكيان على جرائمه، ومع هذا الزخم، يصبـح الهجوم على وسـيط مجرد محاولة يائسـة للتنفيس، لا لتغيير الواقع.

الرأي العام لا يُقمع بالقنابل

ما تخشـاه «إسرائيل» ليس فقط فشلها العسـكري، بل تآكل صورتها العالمية، فقد اعتادت لعقود أن تستثمر في الضحية وتسـوّق لنفسها كدولة محاصرة من الإرهـاب، بينما هي في الحقيقة الدولة الوحيـدة في المنطقة التي تمتلك ترسـانة نووية، وتقصف المدنيـين علنًا، وتمنع دخـول الغذاء والدواء لملايين البشر.

لـذا فـإن الـردود الصهيونيـة الهيستيرية على أي نقد – أو حتى على عدم التماهـي الكامل مع خطابها – أصبحت مؤشرًا عـلى تحول حقيقي، كل صوت لا يـردد الرواية الإسرائيلية بات يُهاجم، وكل دولة ترفض تسييس العمل الإنساني تتعرض للضغط، ومع ذلك، فإن محـاولات الإخضاع لم تعد تجدي، بل تفضح من يمارسها.

الكيان الصهيونـي يخسر معركة الرواية

إذا كانت «إسرائيل» قد فشـلت في كسر غزة عسـكريًا، فهي الآن تفشل في السـيطرة على السردية الإعلامية والسياسـية، الهجوم على الوساطات هو دليل على أنها باتت تتلقى خسائر غير تقليدية، في ميادين لم تكن تتوقع الهزيمـة فيهـا، فالسرد السـياسي العربي – رغـم تباينه – لم ينجرّ هذه المرة إلى الاصطفاف خلـف الاحتلال، بعض الدول – ومنها قطر – لم تُساير هذا التيـار، لكنها لم تكن وحدها، بل هناك اليوم مزاج عربي عام، رسـمي وشـعبي، يرفض أن يكون شاهد زور على جريمة بهذا الحجم.

تصريحـات نتنياهـو الأخيرة ضد الوساطة والوسطاء ليست إلا محاولة مكشـوفة لتوجيه الغضب الداخلي إلى الخارج، وصرف الأنظار عن إخفاقات متراكمة منذ أشـهر، لكن مهما علا الـصراخ، فـإن الحقائـق لا تتغير، الكيان الصهيوني متـورط في جرائم حرب، يواجه انتقادات دولية متزايدة، ويقـف عاجزًا أمـام مقاومة صلبة، وخطاب عربي – ولـو جزئي – بات يرفض التواطؤ. وقد ثبت إن من يُفجّر المستشـفيات، ويمنع دخول الغذاء، ويقصـف مراكز الإيـواء، لا يملك أي شرعية لمهاجمة الأطراف التي تحاول فتح نوافذ للأمـل أو تخفيف المعاناة، فالسـقوط الأخلاقي لا يمكن تزيينه بالخطابات السياسية، والكيان، اليوم، في قاع هذا السقوط

لقد حـان الوقـت لـ«إسرائيل» – وربمـا أيضًا لحلفائهـا – لإدراك أن الانتصـار الحقيقي لا يُقـاس بعدد المواقـع التي تم تدميرهـا، بل بقدرة السياسة على إنهاء نزاع دام أكثر من سبعة عقود.

باكستان والهند بين تراكم أزمات الثقة والمواجهة الشاملة

انزلاق خطير إلى دوامة عنف يصعب كبحها ضررها سيطال كل العالم

بلغ التوتر السياسي في جنوب آسيا ذروته، إذ تقف الهند وباكستان الجارتان النوويتان، على حافة صراع كارثي جديد. وقد فجّر التصعيد الأخير أزمة كبيرة، بعد أن أودت ضربة صاروخية هندية بحياة 24 شخصا داخل الأراضي الباكستانية، وردّت إسلام آباد بإسقاط خمس مقاتلات هندية، ما أثار صدمة واسعة في الأوساط الدبلوماسية العالمية. وفي حين تسيطر الاشتباكات والغارات الجوية على المشهد الإعلامي، فإن ما يستحق مزيداً من التمحيص هو الحسابات السياسية، التي يغذيها مزيج من الإرث التاريخي، والضغوط الداخلية، والتنافسات الجيوسياسية.

وقد انطلقت شرارة الأزمة من هجوم باهالجام في 22 أفريل ، الماضي وهو حادث لا تزال تفاصيله غامضة وتحيط به روايات متضاربة، لكنه سرعان ما فجّر واحدة من أخطر حالات التوتر بين الهند وباكستان في التاريخ المعاصر. ومع تصاعد التوتر، ازدادت مواقف القيادات السياسية في إسلام آباد ونيودلهي تصلبا، الأمر الذي مهّد الطريق نحو مسار تصعيدي خطير، يحذر مراقبون من أنه قد يتحول إلى دوامة عنف يصعب كبحها، ويقود إلى مواجهة شاملة.

وقدّمت باكستان طلبا رسميا إلى الولايات المتحدة والأمم المتحدة والمملكة المتحدة لإجراء تحقيق مشترك في هجوم باهالجام، في خطوة تعكس رغبتها في تدويل القضية وتفادي تحميل جهة واحدة المسؤولية. وفي المقابل، رفضت الحكومة الهندية هذه الدعوات حتى الآن، مؤكدة أن أجهزتها الاستخباراتية تملك أدلة «دامغة» تربط الهجوم الواقع في كشمير بجهات مدعومة من باكستان. وقد أسهم هذا الانسداد في المسار الدبلوماسي في تعميق فجوة انعدام الثقة بين الجانبين.

وفي ظل هذا المأزق المتصاعد، سارعت باكستان إلى اتخاذ خطوات سياسية حازمة. فقد ترأس رئيس الوزراء شهباز شريف سلسلة اجتماعات للجنة الأمن القومي في إسلام آباد، جمعت كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين لتقييم تداعيات الضربة الصاروخية الهندية. وفي أعقاب الهجوم الذي أودى بحياة عشرات المدنيين، بينهم نساء وأطفال، استدعت وزارة الخارجية الباكستانية، يوم الأربعاء، القائم بالأعمال الهندي وقدّمت احتجاجا رسميا.وفي مذكرة شديدة اللهجة، أدانت إسلام آباد العملية ووصفتها بأنها «عدوان سافر» و»انتهاك صارخ لسيادة باكستان»، مشددة على أن مثل هذه الضربات لا تخالف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تقوّض أيضا الأعراف الهشة التي شكّلت إطار العلاقات بين البلدين لعقود. وكانت الرسالة واضحة: لن تسمح إسلام آباد بأن تمر أفعال نيودلهي دون رد.

على الجانب الآخر من الحدود، توحدت القيادة السياسية في الهند إلى حد كبير خلف رئيس الوزراء ناريندرا مودي. فوسط ضغوط التيارات القومية والمناخ الإعلامي المتوتر، تبدو حكومة مودي مصممة على التشبث بسياسة الحزم والتصعيد. ويرى محللون أن القيادة الهندية قد تستغل هذه الأزمة لتعزيز التأييد الشعبي قبيل استحقاقات انتخابية محلية مهمة، في نهج بات مألوفا ضمن تكتيكات الحملات الانتخابية في شبه القارة.

ومع ذلك، فإن ارتدادات هذه

المناورة السياسية المحفوفة بالمخاطر لا تقتصر على العواصم وحدها، بل امتدت لتضرب الأسواق المالية. فقد سجلت بورصات كراتشي وإسلام آباد ومومباي تراجعات حادة، في وقت يسعى فيه المستثمرون جاهدين لفهم تداعيات الأزمة المتصاعدة. هذا الاضطراب الجيوسياسي عمّق من حالة الغموض الاقتصادي السائدة، والتي كانت أصلا تشكّل مصدر قلق متزايد في كلا البلدين، في ظل تفاقم الضغوط التضخمية وتباطؤ وتيرة النمو.

وما يبعث على القلق بصورة أكبر هو التحول المتسارع في المناخ السياسي نحو الطابع العسكري. إذ إن قرار إغلاق جميع المؤسسات التعليمية في إسلام آباد لدواعٍ أمنية يعكس حجم الاضطراب الذي أصاب الحياة المدنية. ورغم أن هذا الإجراء قد يُنظر إليه كخطوة احترازية، فإنه يبرز بوضوح مدى تقلب الوضع الراهن، في ظل تصعيد بلغ حد استخدام الذخيرة الحية وتنفيذ عمليات توغل عبر الحدود.

وقد بدأت الجهات الدولية بالتفاعل مع التصعيد، وإن بحذر ملحوظ. فعندما سُئل الرئيس الأميركي دونالد ترمب بشأن الضربة الصاروخية الهندية، وصفها بأنها «مخزية»، لكنه تجنب الخوض في التفاصيل. واكتفى في تصريحه المقتضب بالقول: «أعتقد أن الجميع كانوا يتوقعون حدوث شيء ما... إنهم يتقاتلون منذ عقود طويلة. آمل أن ينتهي هذا سريعا»، وهي عبارات تعكس شعورا بالاستسلام أكثر مما تعبر عن نية للتدخل أو الحسم.

أما وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، فكان أكثر اتزانا وتحفظا في تصريحه، إذ قال: «أتابع الوضع بين الهند وباكستان عن كثب... وسأواصل التواصل مع القيادتين الهندية والباكستانية من أجل التوصل إلى حل سلمي». وتعكس تصريحاته الموقف السائد في واشنطن، الذي يقوم على تجنّب الانخراط المباشر في الأزمة، مع الحفاظ على درجة عالية من اليقظة والترقب.

وفي مقر الأمم المتحدة، دعا الأمين العام أنطونيو غوتيريش الطرفين إلى التحلي بـ«أقصى درجات ضبط النفس العسكري»، محذرا من أن «العالم لا يمكنه تحمّل مواجهة عسكرية بين الهند وباكستان». فاندلاع حرب في جنوب آسيا، وخصوصا بين قوتين نوويتين، يحمل في طياته تداعيات جيوسياسية بالغة الخطورة. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة كثيرا ما وجدت نفسها مهمشة في مثل هذه الأزمات، حيث تتفوق حدة العداء الثنائي على وتيرة الدبلوماسية متعددة الأطراف.

وقد عبّر عدد من الفاعلين الدوليين الآخرين عن مواقفهم حيال التصعيد. حيث أصدر وزير شؤون مجلس الوزراء الياباني، يوشيماسا هاياشي، بيانا أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في كشمير يوم 22 أفريل الماضي، كما أعرب عن بالغ قلقه من احتمالات التصعيد العسكري. وقال: «نحث بقوة كلا من الهند وباكستان على ممارسة ضبط النفس والعمل على استقرار الوضع عبر الحوار»، ليقدم بذلك موقفا متزنا قلّما وُجد في التصريحات الدولية حول هذه الأزمة.

بدورها، أعربت الصين، القوة الإقليمية البارزة والحليف التقليدي لباكستان، عن أسفها تجاه العملية العسكرية التي نفذتها الهند. وفي الوقت الذي دعت فيه بكين إلى ضبط النفس، عكس بيانها الرسمي شعورا متزايدا بالقلق إزاء تصاعد نزعة الهند إلى استخدام القوة بشكل أحادي، وهو توجه من شأنه أن يربك توازنات الحدود الصينية.

انسداد في قنوات الاتصال الدبلوماسي

ما يضفي على هذا التصعيد طابعا أكثر خطورة هو تزامنه مع تراجع واضح في قنوات الدبلوماسية التقليدية بين الخصمين. فقد تراجعت مسارات الحوار، بما في ذلك الاتصالات الخلفية والاجتماعات الثنائية على هامش الفعاليات الدولية، تاركة فراغا ملأه خطاب سياسي متشدد ومتصلب. ويُعزى هذا التوجه بدرجة كبيرة إلى اعتبارات داخلية في كلا البلدين.

ففي الهند، تواصل حكومة مودي ترسيخ مفهومي «الأمن القومي» و«القومية المتشددة»، كمرتكزين أساسيين لسياستها العامة. وتحظى سردية «الهند القوية» القادرة على تنفيذ ضربات عبر الحدود بقبول واسع لدى فئة من الناخبين، مما يعزز صورة حزب «بهاراتيا جاناتا» كجهة حازمة في التصدي للإرهاب. غير أن أصواتا معارضة داخل الهند تحذر من أن هذا النهج التصعيدي قد يفضي إلى تفاقم التوترات بدلا من كبحها.

أما في باكستان، وتحت قيادة شهباز شريف، فتواجه الحكومة ضغوطا متصاعدة من جبهتين: شعب غاضب يطالب بالمحاسبة على سقوط المدنيين، ومعارضة مترقبة تسعى لاستغلال أي بادرة ضعف. ويُقال إن الجيش، بوصفه عنصرا محوريا في معادلة الأمن الوطني، يتعاون بشكل وثيق مع الحكومة المدنية، ما يعكس حالة من التماسك في وجه الأزمة. ومع ذلك، فإن هامش الحركة السياسية آخذ في الانكماش، في وقت يتوحد فيه الرأي العام حول مطالب واضحة بالعدالة والردع.

ويكمن التحدي الدبلوماسي الآن في إيجاد سبل فعّالة لخفض التصعيد، وهي مهمة تزداد تعقيدا بفعل الحسابات السياسية الداخلية في كلا البلدين. فالهند وباكستان على حد سواء لا ترغبان في إعطاء انطباع بالتراجع، خشية أن يُفسَّر ذلك كضعف. ومع ذلك، فإن استمرار التراشق العسكري يهدد بإطلاق دوامة من الردود المتبادلة، قد تتجاوز حدود السيطرة وتدفع المنطقة نحو مصير مجهول.

وقد ناشد عدد من المراقبين الدوليين بضرورة تدخل طرف ثالث للوساطة، إلا أن التوقعات تظل متواضعة في ظل المعطيات الراهنة.فالولايات المتحدة، رغم ما تملكه من نفوذ تقليدي في المنطقة، فقدت جانبا من قدرتها على التأثير في كلا البلدين خلال السنوات الأخيرة. أما الأمم المتحدة، المثقلة بقيودها البيروقراطية، فلا يتجاوز دورها حدود التصريحات. وفي المقابل، تحتفظ المملكة المتحدة ودول الكومنولث الأخرى بروابط تاريخية بالمنطقة، لكنها تفتقر إلى القدرة الفعلية على التأثير في نزاعات أمنية بهذا المستوى من التعقيد والتوتر.

وفي الوقت الراهن، تغرق الساحة السياسية في حالة من الغموض الخطر. فلا بوادر لوقف فوري لإطلاق النار، ولا مؤشرات على حوار ثنائي وشيك، ولا تحقيق مشتركا في «هجوم باهالجام»، رغم مطالبة باكستان العلنية بذلك. ويعزز رفض الهند لهذا الطلب الشكوك المتنامية في إسلام آباد بأن الهجوم ربما استُخدم كذريعة لتبرير عملية عسكرية أوسع نطاقا.

أما السؤال السياسي الحاسم فيتمثل الآن في ما إذا كانت أي من الحكومتين تملك الإرادة الحقيقية لكسر هذه الحلقة المفرغة من التصعيد. فالتاريخ يشهد بأن الهند وباكستان اقتربتا من حافة المواجهة العسكرية مرارا، في كارجيل، وبالاكوت، وبعد هجمات مومباي، قبل أن تتراجعا في اللحظة الأخيرة. غير أن كل مواجهة من هذا النوع تترك وراءها ندبة أعمق، وتُرسّخ ثقافة المخاطرة، وتضيق هامش الخيارات أمام أي تسوية سلمية مستقبلية.

وفي ظل وجود ما يزيد عن المليار نسمة في كلا البلدين، تبدو الرهانات في أعلى مستوياتها. ومع ذلك، وبينما تتعالى قرقعة طبول الحرب، تكاد أصوات الدبلوماسية لا تُسمع- إن لم تكن قد اختفت تماما. ففي لحظة الخطر هذه، لا تُختبر القدرات العسكرية فحسب، بل تُوضع الإرادة السياسية لقادة البلدين على المحك: هل سيختارون تغليب صوت العقل والسلام على إغراءات الشعبوية؟

الإجابة عن هذا السؤال لن تحدد فقط مصير جنوب آسيا، بل أيضا

«تسفير» الغزاويين على الطريقة الفرنسية

هل هذا ما تريده إسرائيل؟

تمثل تصريحات وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، الذي يشغل منصب وزير في وزارة الأمن، الطموح الاحتلالي اليميني الأعلى بالنسبة إلى تل أبيب، حين قال الثلاثاء 29/4/2025، إن «هذه الحرب (على غزة) ستنتهي وقد قضينا على حماس، ونقلنا مئات الآلاف من الغزيين إلى دول أخرى».

يأتي ذلك بعد أيام وأسابيع على تداول أخبار ثم تواترها حول سفر غزيين من القطاع إلى دول أوروبية عدة، مرة عبر مطار «رامون» جنوبي فلسطين المحتلة، ومرة عبر مطار «بن غوريون» في تل أبيب، والأخيرة كانت مرفقة بفيديو وإشارة واضحة إلى مقصدهم هذه المرة وهو فرنسا.

قبل كل شيء كان ملاحظاً الإبهام الكبير حول هذه الأخبار، وغياب النفي القاطع من عواصم غربية وحتى مؤسسات دولية، كأن الأمر مقصود أن يترك بهذه الطريقة، من جهة كي تستثمر إسرائيل إعلامياً ونفسياً، ومن جهة أخرى لا أحد يكلف نفسه عناء مواجهة خطط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حتى لو لم تكن قابلة للتحقيق.

من المهم التذكير أن كلام سموتريتش وكل ما يحدث الآن، بغض النظر عن حجمه ودقته، يأتي بعد 19 شهراً من بدء الحرب، وبعد وعود وتهديدات كثيرة بتهجير الغزيين، فيما تظهر مجريات الحرب أن همّ إسرائيل الأكبر هو قتل الغزيين أولاً وتجويعهم ثانياً، لفرض نموذج استسلام على الفلسطينيين أولاً وكره للمقاومة، قبل أن يكون همها الأساسي تهجيرهم، وثانياً ترهيب شعوب المنطقة وكل من أيد ويؤيد فلسطين عبر إدامة القتل وتحويله إلى حالة يومية يعجز هؤلاء عن إنهائها.

نعم... ولكن

في قصة السفر الأخير إلى فرنسا، تحدّثت وسائل اعلام عالمية مع مصادر دبلوماسية فرنسية مطلعة على الملف، فأكّدت خروج عشرات الغزيين إلى باريس لكن ضمن برنامج كان قد انطلق منذ بداية الحرب ويخص حملة الجنسية الفرنسية أو ذويهم المقيمين في غزة. مع ذلك، لم تخفِ المصادر أن البرنامج توسع ليشمل مجموعة من الكوادر والمتخصصين المتحدثين بالفرنسية ومن كانوا على علاقة بمقر المعهد الثقافي الفرنسي في القطاع.

نفت هذه المصادر حديث أوساط كثيرة، منها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ورأت فيه مبالغة، لأنها أشرفت بنفسها على إخراج ذوي حملة الجنسية، ولا سيما أصحاب القرابة من الدرجة الأولى، قبل أن يتعطل البرنامج بسبب احتلال رفح، «لكن أمام حائط الصد الأوروبي لتهجير الفلسطينيين وجدت إسرائيل فرصة لفتح نافذة عبر إعادة تفعيل البرنامج السابق تمهيداً لتوسيعه ليشمل فئات جديدة»، تضيف المصادر.

أما المختلف في هذه المرة، فهو التنسيق الذي جرى عبر رام الله وتدخل السفارة الفرنسية هناك والسلطة، لكن الأعداد التي خرجت محدودة جداً، ولم تشمل قرابة الدرجة الثانية، ومع ذلك خرج بعض الأكاديميين والفنانين «ممن هم على علاقة ثقافية مع فرنسا».

وفق المصادر نفسها، ما يجري هو العكس كلياً، إذ ثمة رفض لأي تشريع أو قانون لاستقبال الغزيين القادمين من القطاع حالياً، وإنما يجري حديثاً ترحيل الفلسطينيين ممن نظموا مسيرات تضامن مع غزة من دول مثل ألمانيا بغض النظر عن وضعهم القانوني (مجنسين، أو على طريق التجنيس، أو أصحاب إقامات، أو مخالفين).

لكن ما كان لافتاً هو ما نقلته صحيفة «هآرتس» في تقريرها الثلاثاء 15/4/25، حين قالت إن فرنسا و«جهات دولية أخرى» تُجري محادثات مع مصر حول إمكانية استقبال الأخيرة أعداداً من سكان غزة مدة «محدودة» خلال مرحلة الإعمار مقابل حصول القاهرة على حوافز اقتصادية تشمل شطباً جزئياً لديونها الخارجية وتوسيع دورها في إعادة إعمار القطاع.

يأتي ذلك في وقت وصل الدور الفرنسي في القضية الفلسطينية ذروته بعدما دخل الرئيس إيمانويل ماكرون على خط «تجديد السلطة» في رام الله من بوابتين: الأولى المشاركة الفعالة مع السعودية في تنظيم «مؤتمر السلام» المزمع عقده في جوان القادم لدعم خطة القاهرة لإعمار غزة، والثانية الضغط باتصال مباشر على رئيس السلطة، محمود عباس، لتعيين نائب له، وهذا ما جرى خلال الأيام القليلة الأخيرة، مع وعد من الاتحاد الأوروبي بتقديم مليار يورو دعماً إلى رام الله على مدى عامين مقبلين.

كذلك، ذكرت الصحيفة الإسرائيلية أن الفرنسيين يريدون أيضاً إنشاء آلية تضمن لإسرائيل القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية في غزة «عند

الضرورة» لإقناعها بالانسحاب، على غرار آلية المراقبة الأميركية–الفرنسية القائمة في لبنان في أعقاب الحرب، ضمن أي اتفاق مقبل.

مع ذلك، اشارت مواقع إعلامية عالمية استنادا الى مصادر دبلوماسية مصرية رفيعة أن هناك اعتراضاً من القاهرة على إجلاء أعداد من مزدوجي الجنسية عبر المعابر الإسرائيلية. فمع أنها «عملية محدودة لكن مصر تتخوف من تحويلها إلى نهج مستمر، ولذلك حصلت على وعود من مسؤولين أوروبيين برفض أي مسارات للهجرة الطوعية أو القسرية وإخلاء القطاع».

ماذا يحدث بالضبط؟

تحدثت وسائل الاعلام تلك مع عدد من المصادر الفلسطينية ذات الصلة بالعواصم الأوروبية، وكذلك مع مصادر في «حماس» تقول إنها معنية بمتابعة الملف، ولا سيما أن هناك ظاهرة خطرة في الأيام الأخيرة تكشف عنها هذه المصادر.

في التفاصيل، يسلم شباب غزيون أنفسهم للاحتلال وهم ليسوا من المقاومة، على أمل اعتقالهم حيث يمكن أن يحصلوا على وجبة طعام في السجون الإسرائيلية وبعض الأمان من القصف، أو على ترحيل لاحقاً، لكن ما يفعله الجيش الإسرائيلي مخالف للتوقعات، ففي حال اعتقالهم إن لم يقتلهم الجنود حين اقترابهم، يحقق معهم، ثم يعيدهم إلى القطاع مع عرض تشغيلهم عملاء، لكن لا بروتوكول تنفيذي يشي بأي خطة ترحيل جارية، وإلا كان قد وجد هؤلاء ضالتهم بالترحيل كما تتوعد إسرائيل رغم إعلانها إنشاء دائرة للتهجير الطوعي.

على أي حال، تقول المصادر الأولى إن مجمل من سافروا إلى فرنسا من غزة لم يتعدوا حديثاً 150 شخصاً خرجوا عبر معبر «كرم أبو سالم» أقصى جنوبي قطاع غزة، وهؤلاء «يمتلكون تنسيقات مسبقة مع وزارات أوروبية، وشملت أصحاب المنح الدراسية والثقافية والتعليمية العليا، وكذلك طلبات الإجلاء التي عطلتها عملية رفح، وشملت هذه الدفعة بالتحديد فلسطينيين لهم أقارب من الدرجة الأولى في دول الاتحاد الأوروبي».

لكن ما أثار اللغط هو شروع الخارجية الألمانية في إجلاء كامل لطواقم «الوكالة الألمانية للتعاون الدولي» (GIZ) من غزة، إذ عملت على تأمين احتياجاتهم الأساسية من سكن ودخل وتعليم للأبناء، إضافة إلى توفير حصص مكثفة لتعليم الألمانية للموظفين وأفراد عائلاتهم. وهؤلاء وعائلاتهم لم يتجاوزوا 120.

في الوقت نفسه، نفذت السلطات البلجيكية خطوة شبيهة، مع تقديمها برامج تعليمية بالفرنسية لموظفي الوكالة وأسرهم، وكانوا أقل ممن خرجوا عبر الألمان والفرنسيين، لكن بروكسل أتاحت الفرصة أمام حملة جنسيتها من الفلسطينيين باستقدام فرد أو اثنين من الدرجة الأولى في العائلة.

كذلك فعلت أستراليا لكن ضمن حالات فردية بناءً على الروابط العائلية، بالتنسيق مع الخارجية الإسرائيلية، فيما تدرس سيدني آليات تسمح للفلسطينيين الحاملين تأشيرات زيارة مؤقتة بالبقاء مدة أطول في البلاد بعدما أوشك عدد منها على الانتهاء، دون أن تؤكد هل ستمنح تأشيرات «الملاذ الآمن» (Safe Haven) أو الحماية الدائمة لهم.

يُلاحظ أن الترتيبات الجارية لم تشمل الفلسطينيين من حملة الجنسية المصرية، ولا ذوي الأصول المصرية، ولا حتى المقيمين في دول الخليج العربي، ما يدل على أن نطاق التنسيق محصور بالحالات المرتبطة بدول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية الأخرى فقط.

أكثر من ذلك، حتى عندما كان معبر رفح مفتوحاً لم يُسمح للبنانيين أو حملة الإقامة في لبنان بالسفر عبر رفح، وكذلك السوريين أو الفلسطينيين السوريين، في حملة عقاب جماعية، رغم تدخلات آنذاك من بيروت ودمشق للضغط على القاهرة التي علقت القضية برفض إسرائيلي.

اختبار للتهجير؟

في مقاربة لكل ما يجري، تحدثنا مع عدد من قيادات الفصائل الفلسطينية في غزة وبيروت. صحيح أنهم لم يلغوا تخوفهم من مخطط التهجير لمن هم في الداخل، والتوطين لمن هم في الخارج، ولا يزالون يراقبون كل صغيرة وكبيرة في هذا الملف، لكنهم يلمسون تراجعاً أميركياً واضحاً أثر بدوره في السلوك الإسرائيلي.

أسباب هذا التراجع كثيرة، تبدأ من الرفض الفلسطيني الداخلي ولا تنتهي بالرفض الشديد من مصر بدرجة الأولى والأردن بدرجة ثانية، وإن كان قد تخلخل موقف الأخير في بعض اللحظات، لكن يرى هؤلاء أن المشروع وُلد ميتاً. بالمقارنة مع ما جرى عام 1948، لا يمكن أن يتكرر المشهد اليوم لأسباب أولها الحاجز الديمغرافي الكبير داخل فلسطين نفسها.

حتى إن تهجير الفلسطينيين إلى دول قريبة مثل مصر والأردن أو حتى سوريا لن يحل المشكلة بل سيعقدها، لأنهم سيبقون قريبين من بلدهم ما يعني اشتعال حروب أخرى قريباً. وإذا كان لا بد لأي تهجير، فلا بد أن يحدث إلى أبعد نقطة من فلسطين، وليس حتى إلى دول أوروبية تمنحهم لاحقاً جوازات سفر يستطيعون الهبوط بها مجدداً إلى إسرائيل نفسها، وربما دخول مناطق لم يسبق لهم أن حلموا بالوصول إليها وهم داخل بلادهم.

ثمة مثال آخر واقعي وقريب وآني هو ما يجري الضفة المحتلة حيث لم تجرؤ إسرائيل على تهجير سكان مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس إلا إلى المدن والأرياف القريبة، ولم تستطع دفعهم لا صوب وسط الضفة، ولا حتى إلى الأغوار والحدود مع الأردن، بل تدعي أن تهجيرهم مؤقت حتى «تطهر» المخيمات مع أنها فعلياً تهدمها بصورة شبه كاملة.

ليس السبب في تجنبها هذه الخطوة ضعف إمكاناتها ولا حتى خوفها من الأردن، بل لأن إسرائيل تعرف جيداً أن الظروف اللازمة لمثل هذا التهجير غير جاهزة بعد، وأولها أن الفلسطينيين رغم فائض القوة الكبير للاحتلال لم يظهروا انهياراً أو استسلاماً، بالعكس ثمة عناد ملموس رغم الضعف عن المواجهة المباشرة والشاملة. والأهم أن أي خطوة بالمعنى التنفيذي المباشر للتهجير القسري في الضفة أو غزة الآن تعني المخاطرة بإشعال ما تجنبه الاحتلال طويلاً وهو الانتفاضة الشعبية الشاملة.

أخيراً ثمة تفصيل لافت في ما يجري، فمصر مثلاً نزح إليها قرابة مئة ألف غزي خلال الحرب، وهم يقيمون فيها منذ سنة ونصف، وآخرهم دخل عند احتلال رفح في 5ماي من العام 2024، لكنها لم تمنحهم إقامات فيها، ولم تسهل حتى لهم السفر إلى وجهات ثالثة عبر إعطائهم ما يلزم للتقديم على تأشيرات في السفارات المحيطة بهم، وتركتهم معلقين بانتظار إعادة بناء معبر رفح وفتحه، مع الحد الأدنى من المعيشة ومتطلباتها حيث يقيمون الآن.

لماذا تحتفظ القاهرة بهؤلاء ولا تعطيهم حلاً يريحهم أو يريح إسرائيل؟ تجيب مصادر أمنية مصرية بأن وجود الغزيين ورقة تتعمد السلطات رفعها في وجه الغرب والعرب على حد سواء، فمصر التي لم تتأثر بموجات اللجوء الليبي أو السوداني أو السوري ليس لديها مشكلة في استيعاب مثل هذا العدد، لكنها تريد استعمال الغزيين «العالقين» لديها للضغط من أجل الضغط لفتح «رفح»، ولإبقاء أزمة إنسانية مشتعلة تلوح بها أمام العواصم الأخرى، مع أن هذا يمس كرامة الموجودين لديها ويخلق عوائق كثيرة أمام مستقبلهم وأطفالهم.

تم الاعلان عن ذلك رسميا

غزة منطقة مجاعة.. والعالم يتفرج

محمد بن محمود

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد مصطفى قطاع غزة منطقة مجاعة. ودعا مصطفى خلال مؤتمر صحفي حول تطورات الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة بمشاركة طواقم غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في قطاع غزة، المنظومة الأممية بكاملها أن تُفعّل آلياتها فورا، وأن تتعامل مع غزة كمنطقة مجاعة. وطالب، المجتمع الدولي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تمنع استخدام الجوع سلاح حرب، وكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتحرك العاجل وفق التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والاعتراف بالكارثة والمجاعة. وأكد مصطفى، أن الحكومة ستواصل العمل من أجل مواجهة العدوان والمجاعة، والعمل الدؤوب مع المجتمع الدولي على إنقاذ الأرواح، وصولا إلى التعافي وإعادة الإعمار.

كيف تُعلَن المجاعة؟

كانت آخر المجاعات التي أعلنتها الأمم المتحدة بشكل رسمي ودون خلاف مع مؤسسات أخرى، تعود إلى عامَي 2017 في جنوب السودان، و2011 في الصومال، وهو ما نتج عنه مئات آلاف الضحايا، وذلك حتى فيفري 2025، عندما أعلنت المجاعة مرة أخرى في السودان.

وكانت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة FEWS NET، ومقرها الولايات المتحدة، قد أكدت أنه من الممكن، إن لم يكن من المحتمل، أن المجاعة في شمال غزة قد بدأت في افريل 2024، وذلك في أشد أوضاع شمال قطاع غزة، عندما اضطر السكان لأكل أعلاف الحيوانات وأوراق الأشجار. وتستند الأمم المتحدة إلى وكالتيها: برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، اللتين تعتمدان على هيئة تقنية تُعرف بنظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، بحسب وكالة فرانس برس.

ويحلل هذا النظام شدة انعدام الأمن الغذائي على نطاق يرتكز على معايير علمية دولية، في وقت أظهر تقرير سابق أصدره أن نصف سكان غزة، أي 1.1 مليون شخص، يعيشون وضعًا غذائيًا كارثيًا. ويُعرِّف التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المجاعة بأنها مواجهة السكان سوء تغذية على نطاق واسع وحدوث وفيات مرتبطة بالجوع بسبب عدم الوصول إلى الغذاء.

معايير المجاعة

يؤكد التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أن المجاعة هي المرحلة الأخطر في مقياس انعدام الأمن الغذائي الحاد، الذي يتكون من 5 مراحل، وتمثل المرحلة الأولى الحد الأدنى من الضغوط المرتبطة بالأمن الغذائي أو عدم الإبلاغ عن أي ضغوط.

والمرحلة الثانية هي أن بعض الأشخاص يواجهون ضغوطًا في العثور على الطعام، والمرحلة الثالثة تتمثل بأزمة الغذاء، بينما تأتي المرحلة الرابعة لتعكس حالة الطوارئ، والمرحلة الخامسة لتكون انعكاسًا لـ الوضع الكارثي أو المجاعة.

ويتم بلوغ المرحلة الخامسة من مقياس انعدام الأمن الغذائي بعد استيفاء ثلاثة معايير، وهي: أن 20 بالمئة على الأقل من السكان في منطقة معينة يواجهون مستويات شديدة من الجوع، وأن 30 بالمئة من الأطفال في المكان نفسه يعانون من الهزال أو النحافة الشديدة بالنسبة لأطوالهم. كما يجب أن يتضاعف معدل الوفيات مقارنة بالمتوسط، وهذا المعدل بالنسبة للبالغين هو حالة وفاة واحدة لكل 10 آلاف يوميًا، وبالنسبة للأطفال، حالتا وفاة لكل 10 آلاف يوميًا.

ويؤكد برنامج الأغذية العالمي أن هذه المعايير تتضمن أن يكون هناك حالة من تسارع الوفيات، وحينها تكون الأرقام المتاحة محدودة، كما هو الحال عادة في مناطق النزاع.

ولا تزال الخسائر في الأرواح على نطاق واسع مرتبطة بالنتائج القريبة من عتبات المجاعة، وإذا طال أمدها على مدى فترة طويلة من الزمن، فإن الخسائر المتراكمة في الأرواح قد تصل إلى مستويات من المحتمل أن تكون عالية أو أعلى، اعتمادًا على المدة، مقارنة بالخسائر في الأرواح المرتبطة بالمجاعة.

المراحل الخمس

واعتمد نظام IPC على سلم من خمس مراحل في قياس خطورة وضع الأمن الغذائي في بلد أو منطقة معينة. والمرحلة الأولى هي التي يكون فيها انعدام الأمن الغذائي في أدنى مستوياته، أي أن العائلات في تلك المنطقة تستطيع الحصول على الطعام الضروري واحتياجاتها الأخرى دون اللجوء إلى طرق غير معتادة للحصول على الطعام، مثل بيع ممتلكاتها مثلًا.

والمرحلة الثانية هي مرحلة الضغط: تحصل عند وقوع صدمة معينة تجعل الناس قلقين بشأن توفير الغذاء اللازم، كأن يحدث ارتفاع في الأسعار أو هبوط في الإنتاج الزراعي مثلًا.

أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة الأزمة، وتكون عادة نتيجة صدمة كبيرة تحدث تأثيرًا على حياة الناس، مثل الحرب أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية أو أزمة اقتصادية حادة.

والمرحلة الرابعة هي مرحلة الطوارئ، وعندها يبدأ الناس في استنزاف كل الطرق البديلة للحصول على الطعام، وتبدأ نسب سوء التغذية في تجاوز عتبة 15 بالمئة، وتبدأ نسب الموت جوعًا في الارتفاع. والمرحلة الخامسة والأخيرة هي مرحلة الكارثة والمجاعة، وعندها تنهار المنظومة الغذائية تمامًا، ويصبح الناس غير قادرين على الحصول على الحد الأدنى من الغذاء لتجنّب الموت.

صمت مخز للعالم

وبدورها صفت صحيفة فايننشال تايمز صمت الغرب والولايات المتحدة، على ما يفعله الاحتلال بسكان قطاع غزة، بالمخزي، وقالت إن كارثة جديدة ستحل بالسكان، بسبب ائتلاف نتنياهو المتطرف.

وأوضحت هيئة تحرير الصحيفة أن الهجمات المتتالية على سكان غزة الذين يعانون من كارثة، تجعل من الصعب عدم الظن أن الهدف النهائي لائتلاف نتنياهو المتطرف، هو ضمان أن تصبح غزة غير قابلة للحياة، وإخراج الفلسطينيين من أرضهم عنوة.

وأضافت: مع ذلك فإن الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية التي تتخذ من إسرائيل حليفا لها، وتزعم أنها تشترك معها في القيم، لم تصدر عنها عبارة تنديد واحدة. عليهم أن يخجلوا من صمتهم، ويجب عليهم الكف عن تمكين نتنياهو من التصرف في مأمن من العقاب.

وفيما يلي النص الكامل للمقال: بعد تسعة عشر شهرا من الصراع الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الفلسطينيين ونجم عنه توجيه اتهامات لإسرائيل بارتكاب جرائم حرب، ها هو بنيامين نتنياهو يعد العدة مرة أخرى لتصعيد هجوم إسرائيل في غزة. تضع الخطة الأخيرة إسرائيل على مسار الاحتلال الكامل للأرض الفلسطينية، ومن شأنها أن تدفع بأهل غزة نحو جيوب أضيق فأضيق من القطاع المدمر. ولسوف تؤدي إلى المزيد من القصف المكثف وإلى قيام القوات الإسرائيلية بإخلاء المنطقة التي تحتلها بينما تدمر ما تبقى في غزة من منشآت قليلة.

سوف تكون تلك كارثة أخرى تحل بسكان غزة الذين يعدون 2.2 مليون نسمة، والذين ما لبثوا يخضعون لما لا يمكن وصفه من المعاناة. كل هجوم جديد يجعل من الصعب عدم الظن بأن الهدف النهائي لائتلاف نتنياهو اليميني المتطرف هو ضمان أن تصبح غزة غير قابلة للحياة وإخراج الفلسطينيين عنوة من أرضهم.

لقد سدت إسرائيل على مدى شهرين السبل في وجه جميع المساعدات وحالت دون وصولها إلى القطاع، وباتت معدلات سوء التغذية بين الأطفال في ارتفاع مضطرد، وتكاد المستشفيات القليلة التي ما زالت تعمل تخلو تماما من الأدوية، بينما ترتفع الأصوات محذرة من المجاعة وانتشار الأمراض. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية التي تتخذ من إسرائيل حليفا لها، وتزعم أنها تشترك معها في القيم، لم تصدر عنها عبارة تنديد واحدة.

عليهم أن يخجلوا من صمتهم، ويجب عليهم الكف عن تمكين نتنياهو من التصرف في مأمن من العقاب. في عبارات مقتضبة يوم الأحد، أقر دونالد ترامب بأن أهل غزة يتضورون جوعا، واقترح بأن تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة في إيصال الطعام إلى القطاع. ولكن لم يصدر حتى الآن عن رئيس الولايات المتحدة إلا ما يشجع نتنياهو ويجرئه. عاد ترامب إلى البيت الأبيض متعهدا بإنهاء الحرب في غزة بعد أن ساعد فريقه في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في جانفي.

وافقت حماس بموجب الصفقة على إطلاق سراح الرهائن على مرحلتين، بينما كان يفترض أن تنسحب إسرائيل من غزة، وأن يتوصل الخصمان إلى وقف إطلاق دائم. ولكن خلال أسابيع من بدء سريان وقف إطلاق النار، أعلن ترامب خطته المثيرة للعجب لإخلاء غزة من الفلسطينيين تمهيدا لوضع الولايات المتحدة يدها عليها.

ثم في شهر مارس أسقطت إسرائيل وقف إطلاق النار وراحت بدعم من واشنطن تسعى إلى تغيير بنود الاتفاق. صرح كبار المسؤولين الإسرائيليين منذ ذلك الوقت بأنهم ينفذون خطة نتنياهو لنقل الفلسطينيين من غزة.

حين ضربت صنعاء مطار بن غوريون نصرة لغزة

اليمن في وجه العار العربي

محمد بن محمود

في مشـــهد قلّ أن يتكرر في هذا العصر العربي المنكـــسر، جاء صاروخ يمني عابر للمســـافات والمواقف ليحط قرب مدرجات مطار بن غوريون الـــدولي في قلب تل أبيب، مســـاء الرابع من ماي 2025. لـــم يكن ذلك الهجوم العســـكري العابر مجرد ردّ تقني ضمن معادلات المواجهة الإقليمية، بل كان موقفًا أخلاقيًا وشرفًا قوميًا نادرًا في زمن خيبات العواصم وتخاذل الساحات.

في الوقـــت الذي كانت فيه غزة تُســـحق تحت نيران الطـــيران الإسرائيلي، ويُذبح أطفالها تحت مرأى العالم ومســـامعه، لم تتحـــرك إلا بيانات باردة، ومبـــادرات هزيلة، ومواقف سياســـية مشروطة. وحدها صنعاء، التي أنهكتها الحروب، أطلقت مـــا لم تجرؤ عليـــه دول تملك الجيوش والعتـــاد والنفوذ: صاروخًـــا موجّهًا ضد مركز الهيبة الإسرائيلية.

من صنعاء إلى تل أبيب: صاروخ في زمن الصمت

أعلنت القوات المسلحة اليمنية – التابعة لأنصار الله – في بيان عســـكري أنها نفذت عملية نوعية استهدفت مطار بن غوريون بصاروخ باليستي دقيق في الرابع من ماي 2025. هذه العملية، التي تســـببت في توقف مؤقت لحركة الملاحة الجوية وأدت إلى إصابة عدة أشـــخاص، شـــكّلت تطورًا استراتيجيًا غير مسبوق في المشهد العربي.

ليســـت هي الضربة الأولى التي ينفذها اليمن ضد أهداف إسرائيلية، لكنها الأولى التي تهز عمق الدويلة العبرية بهـــذا الوضوح وفي هذا التوقيت، حيث كانت غزة تواجه محرقتها المستمرة وسط تخاذل رسمي واسع النطاق.

حين غابت الجيوش

الهجوم اليمني على مطار بن غوريون لم يكن مجرد تصعيد عســـكري، بل كان إعلان موقف: غزة ليست وحدها، والمقاومة لها عمق عربي وإن كان محاصرًا ومحاربًا من الجغرافيا والتضييق الســـياسي. اليمن، بقدراته المحـــدودة مقارنة بـــدول كبرى، أدار عملياته مـــن منطلق أخلاقي وإنســـاني، حين صمتت معظـــم العواصم التي اكتفت بالشجب أو التسويق للتهدئة بينما كانت دماء الغزيين تسيل.هذا الصاروخ لم يخترق فقط أجواء فلسطين المحتلة، بل اخترق جدار الصمت والخـــذلان. وجّه ضربة مدويـــة ليس إلى مدارج المطار فقط، بـــل إلى كرامة كل دولة كانت قادرة على الفعل وارتضت الحياد.

فصائل المقاومة تشيد..

ســـارعت فصائل المقاومة الفلســـطينية، وفي مقدمتهـــا حماس والجهاد الإســـلامي والجبهة الشـــعبية، إلى الإشـــادة بالعملية اليمنية. قالت حركة حماس في بيان رســـمي: نُحيّي الشـــعب اليمني الشقيق وقيادته الشجاعة التي أكدت أن القدس وغزة ليستا وحدهما في الميدان. أما الجهاد الإسلامي، فأشـــارت إلى أن الهجوم اليمني يُعد نقلة نوعية في التنسيق الإقليمي المقاوم ويعكس وحدة جبهات النضال ضد المشروع الصهيوني.

رد الفعل الإسرائيـــلي كان مرتبكًا ومتناقضًا: اعترفت تل أبيب بوصول الصاروخ إلى مشـــارف المطار، وأعلنت فتح تحقيق موسع في فشل أنظمة الدفاع الجـــوي في اعتراضه. الصحـــف العبرية وصفت الهجوم بأنه نقطة تحوّل، بينما ارتفعت الأصوات داخل الحكومة الإسرائيلية محذرة من خطر محور المقاومـــة الممتد من صنعاء إلى غزة فبيروت.

عملية عسكرية.. أم رسالة استراتيجية؟

في جوهرهـــا، حملت الضربـــة اليمنية دلالة رمزيـــة عميقة تتجاوز بعدها العســـكري. لقد أثبتـــت أن المقاومـــة لا تقتصر عـــلى الجغرافيا الفلســـطينية، وأن صنعاء – المحاصرة والفقيرة – يمكن أن ترسم مشـــهدًا إقليميًا جديدًا، حيث يصبح التطبيع عارًا والصمـــت جريمة.العملية وجهت رسالة للكيان الإسرائيلي مفادها أن دماء غزة لا تُســـال دون ثمـــن، وأن الاحتلال لن ينعم بالأمان حتى في قلب مطاراته الدولية. كما وجهت رسالة ضمنية للعالم العربي: لا مبرر للحياد، ولا مخرج من خيانة الموقف القومي ســـوى الفعل، ولو بصاروخ واحد.

صنعاء: صوت لا يُقمع

لا يمكن فهم هذا الموقف اليمني الشجاع بعيدًا عن المزاج الشـــعبي في البلاد. فمنذ بداية الحرب على غـــزة في أكتوبر 2023، شـــهدت اليمن أكبر موجة مظاهرات شعبية دعمًا لفلسطين في العالم العربي، تجاوزت حتى تظاهرات بيروت وبغداد. مئات الآلاف خرجـــوا إلى الشـــوارع في صنعاء، صعدة، الحديدة، إب، وتعز، هاتفين لفلســـطين ومعلنين دعمهم الكامـــل للمقاومة.هذا الحراك الشعبي ليس نخبويًا أو آنياً، بل ينبع من وجدان شعبي يرى في فلســـطين قضية دينية وتاريخية وأخلاقية. ولذلك لم يكن مفاجئًا أن تتحول هذه القناعة إلى سياسة، والسياسة إلى صاروخ.

كيف قرأ المحور المقاوم الضربة؟

في بـــيروت، اعتبر حزب اللـــه اللبناني العملية اليمنية إنجازًا نوعيًا يؤكد تماسك جبهة المقاومة وتطور قدراتها التقنية واللوجســـتية. كما أشار

نائب الأمين العام للحزب نعيم قاســـم إلى أن أي اعتداء عـــلى غزة لن يمـــر دون رد من الجبهات المتعددة، واليمن حاضر في هذا الرد.أما في طهران، فرحبت الخارجية الإيرانيـــة بالهجوم واعتبرته دفاعًا مشروعًا عن شعب يتعرض لإبادة جماعية، في وقت يتفرج فيه المجتمع الدولي.

الإعلام العربي والغربي: ازدواجية المعايير

عند مقارنة تغطية الهجوم اليمني على وسائل الإعلام العربية والغربية، تتضح بجلاء ازدواجية المعايير التي تســـيطر على التغطيات الإعلامية. ففي الوقت الذي رحب فيه العديد من الإعلاميين الغربيـــين بالعملية باعتبارهـــا علامة فارقة في تأكيـــد القوة الإقليميـــة للمقاومة، كانت بعض القنوات العربية تحاول تبرير الصمت أو التقليل من أهمية الهجوم، ما يعكس الحالة المتردية التي وصل إليها الإعلام العربي الرسمي.

في مقابل هـــذا، ظهر إعلام المقاومة بشـــكل حيـــوي، مؤكداً أن اليمن قدم درسًـــا تاريخيًا في المواقف الثابتة. بينما البعض في الساحة العربية حاول التشـــويش على الرسالة، حيث تم التركيز على التحديات العســـكرية لليمـــن بدلاً من إبراز حجم الإنجاز السياسي الذي حققته تلك الضربة.

الصمت العربي.. شريك الجريمة

في المقابـــل، غابت الإدانات الرســـمية للعدوان الإسرائيلي على غزة في العديد من العواصم العربية الكبرى. اكتفت بعضها ببيانات مقتضبة، بينما فتحـــت أخرى أجواءهـــا للطائـــرات الأمريكية التي كانت تمد إسرائيل بالســـلاح.هذا التناقض الصـــارخ بين الفعل اليمني والمواقف الرســـمية العربية لم يمر مرور الكرام. فقد أصبح السؤال في الشارع العربي: لماذا تستطيع صنعاء أن تضرب تل أبيب، بينما تكتفي العواصم المرفهة بالإعراب عن القلق؟

صاروخ الرابع من ماي اليمني لم يكن مجرد صاروخ. كان صرخة في وجـــه العار. كان فعلًا يتيمًا في زمنٍ ماتت فيه الأفعال. كان نداءً أخلاقيًا من صنعـــاء إلى كل عاصمة عربيـــة: إن كنتم لا تستطيعون الوقوف مع غزة بالسلاح، فاسكتوا عـــلى الأقل، ولا تكونـــوا شـــهود زور على دماء الأطفال.

لقد فعلتها اليمن، الدولة المحاصرة والجريحة، وأربكت حســـابات القوة والهيبة. ولعلها بذلك أعادت تعريف معنى الشرف القومي، وأثبتت أن دعم فلســـطين لا يحتاج قرار جامعة الدول، بل يحتاج إرادة حرة وصوتًا لا يخاف.

كيف رد الصهاينة؟

وبعد يومين من الضربة اليمنية ، اعلنت إسرائيل إخراج مطار صنعـــاء الدولي عن الخدمة في اليوم الثاني من هجومها الجوي الواســـع على اليمن الذي خلف قتـــلى وجرحى، كما قصفت محطات كهرباء مركزية ومصنعا للإسمنت.وقالت وسائل إعلام تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) امس الثلاثاء إن «العدوان الصهيوني اســـتهدف مطار صنعاء الدولي ومحطات كهرباء حزيز (بمديرية سنحان) وذهبان (بمديرية بني الحارث) وعصر (بمديرية معين) ومصنع إسمنت عمران.وأفادت بأن هناك 3 شـــهداء و38 جريحا في العداون على مطار صنعاء ومصنع إســـمنت عمران ومحطة كهربـــاء حزيز، كما وقعـــت أضرار في ممتلكات المواطنين المجاورة لمحطـــة ذهبان.وأضافت أن عدوانا أميركيا إسرائيليا استهدف منطقة عطان جنوب غرب العاصمة.وأوضحت المصادر ذاتها أن الهجوم على المطار ركز على مبنى الركاب والمدرج و3 طائرات للخطوط اليمنية.

من جانبه، قال الجيـــش الإسرائيلي إن مطار صنعـــاء خرج عـــن الخدمة بشـــكل كامل إثر ضربات سلاح الجو، متهما الحوثيين باستخدامه لنقل الأســـلحة.وأضاف أن المقاتلات الإسرائيلية قصفت أيضا محطات كهرباء في محيط صنعاء يســـتخدمها الحوثيون، ومصنع إسمنت عمران .وذكرت القنـــاة الـ12 الإسرائيليـــة أن الهجوم استهدف 10 مواقع في اليمن بينها مطار صنعاء الدولي ومنشـــآت للطاقة وخزانـــات وقود.وفي مطار صنعاء، قصف الجيـــش الإسرائيلي مبنى الركاب وطائرات مدنية وبـــرج المراقبة ومدارج المطار، وفقا للتقارير الإسرائيلية.وحسب الإعلام الإسرائيلي، فقد استغرق الهجوم قرابة الساعة، ونفذته عشرات المقاتلات.

في خطوة تؤكد خطة التهجير

تل أبيب تتوعّد غزة بـ «عربات جدعون»

في ظلّ فشل كافة المساعي للتوصّل إلى وقف للنـــار في قطاع غزة المنكوب، وبعدما وافق مجلـــس الوزراء الأمني الأحد على خطط قد تتضمّن السيطرة على القطاع بالكامل، كشـــف رئيس الوزراء الإسرائيـــلي بنيامين نتنياهو أن بلاده بصدد الاستعداد لشن هجوم جديد في غزة «سيكون مكثفاً»، جازماً بأن قواته لن تشن غارات ثمّ تتخلّى عن الأراضي في غزة، بل ستبقى فيها، بينما شـــدّد وزير المال الإسرائيلي بتسلئيل ســـموتريش على أن بلاده لن تنسحب من غزة «حتى إن كان هناك اتفاق آخر في شـــأن الرهائن»، داعياً الإسرائيليين إلى تقبّل كلمة «الاحتلال». وتوعّد بضمّ الضفة الغربيـــة بعد الإنتهاء من غزة، في وقت أفاد فيه مســـؤول إسرائيلي في مجـــال الدفاع لوكالـــة «رويترز» بأن الهجوم لن ينفـــذ إلّا بعد ختام جولة الرئيـــس الأميركي دونالـــد ترامب في الشرق الأوسط الأسبوع المقبل.

في ذات الســـياق، ذكـــر الجيـــش الإسرائيلي أنه «فيمـــا تواصل حركة «حماس» التعنت، لدينا خطة مرتبة، حيث نتقدّم وننتقل إلى مرحلة جديدة وأعنف»، مطلقاً على العملية المرتقبة اسم «عربات جدعون». وشدّد على أن هدف العملية يكمن في إعادة الرهائن وإســـقاط وحســـم حكم «حماس»، موضحاً أنها ستشمل هجوماً واسعاً ونقـــل معظم ســـكان القطاع بهدف حمايتهـــم إلى منطقـــة خاليـــة من «حماس». وكشـــف أنه «ســـنطبّق الصيغة التي نفذناها في رفح في مناطق إضافية من القطاع». وأفاد مسؤول في الحكومة الإسرائيلية لـ «رويترز» بأنه ســـتجري الســـيطرة على أراضي غزة بالكامل ونقل السكان المدنيين جنوباً ومنع وصول المســـاعدات الإنســـانية إلى «حماس». وأوضحـــت هيئة البث الإسرائيلية أن الخطة الجديدة تدريجية وقد تستغرق شهوراً، وستركّز القوات في بدايتهـــا على منطقـــة واحدة من القطاع.

في المقابـــل، اعتـــبر القيـــادي في «حمـــاس» محمود المـــرداوي خلال حديث مع قناة «الجزيرة» أن تهديدات إسرائيل باحتـــلال غزة تهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني وإجباره على التخلّي عن حقوقه ومقدّساته، مؤكداً تمسّك الحركة بموقفها الرافض لأي تســـوية لا تتضمّن وقفاً شاملاً للنار وانسحاباً كاملاً لإسرائيل من غزة.

إلى ذلك، أكد المتحدّث باســـم مجلس الأمن القومـــي الأميركي برايان هيوز أن ترامب ملتزم بإنهاء حكم «حماس» في غـــزة. وردّاً على ســـؤال حول قرار شـــنّ عملية إسرائيلية في غزة وإعادة احتلال أجزاء منها، اعتبر أنه «تتحمّل «حمـــاس» وحدها المســـؤولية عن هذا الصراع، وعن اســـتئناف الأعمال القتاليـــة»، مشـــيراً إلى أنـــه «أوضح الرئيـــس العواقب التي ســـتواجهها «حمـــاس» إذا اســـتمرّت في احتجاز الرهائن، بمَـــن فيهم الأميركي عيدان ألكسندر، وجثث أربعة أميركيين».

وبينمـــا تتضمّن الخطة الإسرائيلية بالتحوّل مـــن توزيع المســـاعدات في غزة بالجملة وتخزينهـــا إلى الاعتماد على المنظمات الدولية وشركات الأمن الخاصة لتوزيع صناديق الطعام على عائلات غزة، رأى ترامب أن «حماس» تعامل ســـكان غزة «معاملة ســـيّئة وتســـتولي على كلّ شيء»، كاشفاً أنه «سنساعد سكان غزة في الحصول على الطعام». ويأتي ذلك بعدما بحث ترامب هاتفياً مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ملف غزة، حيث أبلغ أردوغان ترامب بأن الأوضاع الإنســـانية في غزة وصلت إلى مســـتويات كارثية، مشدّداً عـــلى ضرورة إيصال المســـاعدات إلى القطاع. وأبدى استعداد أنقرة لتقديم كلّ أشكال الدعم لوقف الحرب.

تهجير وإبقاء الاحتلال على الأرض

تشـــمل الخطة، وفقًـــا للتفاصيل المعلنة، إجلاء ســـكان غزة من مناطق القتال، خصوصًا في شـــمال القطاع، نحـــو المناطـــق الجنوبيـــة، وذلـــك بهدف فصلهم عـــن مقاتلي المقاومة الفلسطينية. ومن أبرز بنودها، الإبقاء على القوات الإسرائيلية في المناطق التي يتم «تطهيرها»، وتطبيق نموذج رفح، عبر تدمير البنية التحتية بشكل كامل ومنع عودة المقاومة.

وأشـــار المســـؤول إلى أن الحصار الإنســـاني سيُســـتمر، ولن تُنفّذ أي خطط مساعدات إلا بعد بدء العمليات العســـكرية، وبـــشروط صارمـــة تشمل تشـــغيل شركات مدنية لنقل المساعدات، وتحديد مناطق «معقمة» تحت إشراف الجيش، لا سيما في رفح بعد محور موراغ، لفصلها تمامًا عن حركة حماس.

كما اعتبر أن التحضيرات العسكرية الحالية قد تمنح الفرصة لإتمام صفقة لتبادل الأسرى، خـــلال زيارة مرتقبة للرئيس الأميركي دونالـــد ترامب، في إطار مبادرة طرحها مبعوثه الخاص ســـتيف ويتكوف، تقـــضي باحتفاظ الاحتلال بالمناطق «المطهّرة» وضمّها إلى المنطقة الأمنية المحيطة بغزة.

الاحتلال «من أجل البقاء»

من جانبـــه، قـــال وزيـــر المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، خلال مؤتمر في القدس المحتلة، إن الاحتلال الإسرائيلي لن ينسحب من أي مناطق يســـيطر عليها في غـــزة، حتى لو تم الإفراج عن الأسرى. وأكد أن الاحتلال هذه المـــرة «من أجل البقـــاء»، قائلًا: «لا مزيد من الدخـــول والخروج. هذه حرب من أجل النصر». وأضاف: «أخيرًا سنحتل قطاع غزة.. الشعب الذي يريد الحيـــاة، يحتل أرضه»، في إشـــارة إلى اعتبار غزة جزءًا من «أرض إسرائيل».

وامام هذه التصريحات قوبلت الخطة بردود فعـــل غاضبة، إذ وصفت حركة حماس هذه التصريحـــات والخطط بأنها «تُظهر زيـــف ادعاءات الاحتلال بشأن حرصه على توزيع المساعدات»، مؤكـــدة أن الهدف الحقيقي هو تنفيذ تهجير قـــسري وتغيـــير ديمغرافي في القطـــاع. في المقابل، عـــبّرت عائلات المحتجزيـــن الإسرائيليين عن غضبها مـــن تصريحات المســـؤولين، معتبرة الخطة تخليًا عن مصير أبنائهم لصالح مشروع الاحتـــلال. وكانت تصريحات ســـابقة لســـموتريتش في 21 أفريل الماضي، قال فيها إن «استعادة الأسرى ليســـت أولوية»، قد أثارت موجة من الانتقادات.

تشير التســـمية «عربات جدعون» إلى القائـــد التوراتـــي «جدعـــون»، المعـــروف بقيادته بنـــي إسرائيل في معارك تاريخية. وتُفهـــم «العربات» هنا كرمز للدبابات، خصوصًا دبابات الميركافا الإسرائيلية، ما يعكس نَفَسًا عسكريًا صريحًا. بينما لجأ ناشطون إسرائيليون عـــبر مواقـــع التواصل للسخرية من التسمية، معتبرين أنها تُلمّـــح إلى وزير الخارجيـــة جدعون ساعر، وواصفين إياه بـ«البطل المنقذ لحكومة نتنياهو».

تصعيد كبير واتهامات خطيرة

ماذا يحدث بين الجزائر والامارات ؟

محمد بن محمود

هاجم التلفزيون الجزائري الرسمي بضراوة الإمارات العربية المتحدة، إثر بث قناة سكاي نيوز العربية الإماراتية، برنامجا استضاف المؤرخ الجزائري محمد الأمين بلغيث الذي زعم بأن الأمازيغية التي هي مكوّن للهوية الوطنية وفق الدستور الجزائري، صنيعة صهيونية فرنسية.

وذكر التلفزيون الجزائري في منشور له على صفحته على فيسبوك، أن هناك تصعيدا إعلاميا خطيرا من الإمارات يتجاوز كل الخطوط الحمراء تجاه وحدة وهوية الشعب الجزائري، مشيرا إلى أنه استهداف خطير لثوابت الشعب الجزائري العريقة ومحاولة للتشكيك في أصولها وتاريخها العميق.

وأضاف أن تهجّم الإمارات على الجزائر ذات التاريخ المقاوم ليس سوى محاولة يائسة ممن وصفها بـ»كيانات هجينة تفتقر إلى الجذور والسيادة الحقيقية»، مبرزا أن الإمارات تتحول إلى مصانع للفتنة وبث السموم الأيديولوجية مستغلة تاجر أيديولوجيا في سوق التاريخ، في إشارة مباشرة للمؤرخ محمد الأمين بلغيث.

وأبرز المنشور أن الجزائر التي دفعت ملايين الشهداء دفاعا عن وحدتها لا ترضخ للاستفزازات ولن تغفر المساس بثوابتها وبأسس هويتها وانتمائها، لافتا إلى أن التحريض الإعلامي الذي يمسّ هوية الشعب الجزائري لن يمرّ دون محاسبة أخلاقية وشعبية.

ووصف التلفزيون الجزئري الرسمي الطعن في وحدة الشعب الجزائري، بأنه ليس مجرد إساءة إعلامية بل عدوان يطال القيم والسيادة والمصير المشترك، مؤكدا أنه طعن يأتي فقط من أجل حصد المزيد من الولاء لمن يقضّ مضاجعهم استقرار الجزائر وتقدمها. وأردف أن الجزائر لن تقف باكية على أطلال ما قدمته من دعم ونصرة لكنها وكما يفعل الشامخون سترّد الصاع صاعين.

وكان تصريح المؤرخ الجزائري محمد الأمين بلغيث، الذي قال فيه إن الأمازيغية مشروع أيديولوجي فرنسي- صهيوني، وإن أصل البربر يعود إلى عرب فينيقيين، قد أثار موجة واسعة من الاستياء وجدلا حادا في الأوساط السياسية والثقافية في الجزائر. ورأى كثيرون في هذه التصريحات مساسا مباشرا بأحد مقومات الهوية الوطنية الثلاثة، كما نصّ عليها الدستور الجزائري: الإسلام، والعروبة، والأمازيغية.

وجاءت تصريحات بلغيث خلال مقابلة مع قناة سكاي نيوز عربية، حين طلبت منه المذيعة وهي جزائرية توضيح آرائه المثيرة للجدل حول الهوية الأمازيغية، وما إذا كانت تلك المواقف تمثل طمسا لهوية شعب بأكمله. وردّ بالقول: ليست هناك ثقافة. هذا مشروع أيديولوجي صهيوني فرنسي بامتياز. لا وجود لشيء اسمه أمازيغية، هناك بربر، وهم عرب قدماء وفق ما يدين به كبار المؤرخين في الشرق والغرب.

وأضاف بلغيث أن قضية الأمازيغية تُعد، بإجماع عقلاء ليبيا والجزائر والمغرب، مشروعا سياسيا هدفه تقويض وحدة المغرب العربي، خدمةً لمشروع فرنسي يسعى إلى فرض مغرب فرنكوفوني. وختم حديثه بالقول: نحن نعود في أصولنا إلى الفينيقيين الكنعانيين، وهذا هو السرّ بيننا وبين خصومنا في الداخل والخارج.

وفور انتشار المقطع، واجه بلغيث موجة انتقادات حادة من نشطاء وباحثين وصحافيين، وصفوا تصريحاته بأنها استفزازية وتحمل خلفيات سياسية. وذهب بعضهم إلى مقارنة تصريحاته بتصريحات الكاتب بوعلام صنصال، الذي يقبع حاليا في السجن.

وفي السنوات الأخيرة، عادت أطروحة الجذور الفينيقية للجزائر، لتنتشر بغزارة عبر بعض الصفحات والأسماء المؤثرة على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك في سياق الجدل الهوياتي الذي يتكرر في كل مرة بصور مختلفة.

انتقادات حادة

وفي نفس السياق اتهم وزير الاتصال الجزائري، محمد مزيان، جهات خارجية بشن هجمة إعلامية شرسة ومتعددة الأشكال ضد الجزائر منذ اوت 2024، تهدف إلى الإساءة لصورتها على الساحة الدولية وعرقلة مسارها التنموي.وقال مزيان إن هذه الحملة تعتمد على نشر معلومات كاذبة ومضللة عبر وسائل إعلام ومنصات متعددة، مؤكدا أنها ليست عفوية بل موجّهة ومقصودة.وفي السياق، نددت رابطة الطلبة الجزائريين بما وصفته بتطاول دويلة الإمارات الوظيفية على الثوابت الوطنية، معتبرة أن التكرار المستمر للاعتداءات الإعلامية يعكس ما سمته الفراغ الاستراتيجي الذي تعانيه أبوظبي، ويدل على عقدة نقص تدفعها لاستهداف الجزائر.

من جهته، اعتبر حزب جبهة المستقبل الجزائري، أن ما صدر عن وسائل إعلام تابعة للإمارات تجاوز صارخ لأبسط قواعد الاحترام بين الدول، وسلوك لا يمتّ بصلة لأخلاقيات العمل الإعلامي أو روح العلاقات الأخوية بين الشعوب. وفي تعليق على هذه التطورات، قال المحلل السياسي الجزائري حكيم بوغرارة، إن الإعلام الإماراتي يشنّ حملات ممنهجة ضد الجزائر، مشيرا إلى أن ما يُعرض على القنوات التابعة لأبوظبي يعكس مواقفها السياسية، حتى وإن لم يتم الإعلان عنها بشكل مباشر. وأضاف، في تصريح لموقع دزاير توب المحلي، أن توظيف وسائل الإعلام لضرب استقرار الدول العربية والإسلامية، وزرع الفتن بين شعوبها، يمثل انتهاكاً سافراً لسيادة الدول، ومخالفةً صريحة لأخلاقيات الإعلام ومبادئ حسن الجوار.

واتهم بوغرارة بعض القنوات الخليجية التي ظهرت مع بداية القرن الحادي والعشرين، تُتهم بتبنّي أجندات صهيونية وغربية، توظّف الإعلام العربي لترويج قيم دخيلة، ونشر الانحلال، والتحريض على الانقسام داخل المجتمعات العربية، في إطار مشاريع تستهدف تمزيق وحدة الدول خدمةً للمصالح الإسرائيلية. وأشار إلى أن هذا التوجه الإعلامي كان واضحاً في تعامله مع قضايا السودان وفلسطين وتونس، وكذلك في تسويغه للانتهاكات الإسرائيلية في سوريا، دون إبداء أي موقف داعم لحقوق الشعوب. وفي ما يتعلق بالجزائر، أضاف بوغرارة أن استهدافها إعلامياً عبر التشكيك في هويتها ومحاولة إشعال الفتنة الداخلية، قوبل بردّ رسمي قوي، بالنظر إلى حساسية هذه القضايا وتداعياتها الخطيرة على الاستقرار الوطني.

تراشق إعلامي

ويأتي هذا التوتر الإعلامي، وفق مراقبين، في سياق توتر سياسي أوسع بين الجزائر والإمارات، تغذّيه اتهامات جزائرية لأبوظبي بالعمل ضد مصالح الجزائر الإستراتيجية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، خصوصاً من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري للمغرب، وسط تقارير عن تمويل إماراتي محتمل لصفقة طائرات أمريكية متقدمة لتعزيز التفوق الجوي المغربي. كما تتهم الجزائر الإمارات بلعب دور محوري في تحريض بعض الحكومات العسكرية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو ضدها، بهدف عزل الجزائر عن محيطها الاستراتيجي وإضعاف موقعها في ملفات إقليمية حساسة، من بينها قضية الصحراء الغربية. وتظهر كذلك من حين لآخر اتهامات في الإعلام الجزائري تشير إلى ضلوع شبكات إماراتية في تهريب المخدرات نحو الجزائر من دول الجوار، كجزء من مخطط أوسع لزعزعة استقرار البلاد.

تهدئة مؤقتة

ويعيد هذا الموقف الجديد للجزائر من الإمارات العلاقات إلى مربع الأزمة بعد أن شهدت تهدئة مؤقتة. وكان آخر اتصال بين الرئيسين عبد المجيد تبون ومحمد بن زايد آل نهيان خلال عيد الفطر الأخير، حيث اتفقا على لقاء يجمعهما في أقرب الآجال.

وكانت العلاقات بين الجزائر والإمارات، قد شهدت توترا شديدا خلال السنتين الماضيتين، بعد اتهام الجزائر لأبو ظبي بالقيام بأعمال عدائية ضدها في المنطقة، وإبدائها قلقا كبيرا من الدور الإماراتي في دفع الدول المجاورة للتطبيع الذي تعتبره الجزائر تهديدا مباشرا لها، وهو ما انعكس في حملات سياسية وإعلامية مركزة تحذر من الخطر الإماراتي.

وبعد أن ظل الحديث عن الإمارات محصورا في الإعلام، أُعطي في جانفي 2024، صبغة رسمية، بإصدار المجلس الأعلى للأمن في الجزائر، بيانا أبدى فيه أسفه لما قال إنها تصرفات عدائية مسجلة ضد الجزائر، من طرف بلد عربي شقيق، وهو ما فُهم مباشرة على أنه تحذير للإمارات.

وتلا ذلك في مارس 2024، اتهام صريح من قبل الرئيس الجزائري للإمارات، بإشعال نار الفتنة في جوار الجزائر ومحيطها، قائلا: في كل الأماكن التي فيها تناحر، دائما مال هذه الدولة موجود. في الجوار، مالي وليبيا والسودان. نحن لا نكنّ عداوة لأحد، لأننا محتاجون إلى الله عز وجل وإلى الجزائري والجزائرية. نتمنى أن نعيش سلميا مع الجميع ومن يتبلّى علينا فللصبر حدود.وكان أول كسر للجليد بين الرجلين، على هامش قمّة مجموعة السبع العالمية في روما في جوان 2024، حيث ظهر الرئيسان الجزائري عبد المجيد تبون والإماراتي محمد بن زايد في حديث جانبي أثار اهتماما واسعا بالنظر لما سبقه من توتر.

بعد اندلاع نيران المعارك بينهما

إلى أين يتجه التصعيد بين الهند وباكستان؟

أعلنت الهند فجر يوم السابع من ماي الجاري عن إطلاق عملية «سيندور»، حيث شنت قواتها «ضربات صاروخية دقيقة» على تسعة مواقع في باكستان تضمّ بنى تحتية «إرهابية». تأتي تلك الضربات في إطار الرد الذي توعدت القيادة الهندية القيام به على إثر هجوم «باهالغام» الذي وقع في الشطر الهندي من كشمير، يوم 22 من أفريل الماضي، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن 26 سائحًا (25 مواطنًا هنديًا ومواطن نيبالي واحد)، واتهمت بمقتضاه جماعة «عسكر طيبة» المتواجدة في باكستان، بتنفيذ هذا الهجوم، كما وجهت اتهامًا أيضًا إلى باكستان بدعمها الإرهاب العابر للحدود.

وبحسب بيان الحكومة الهندية، استهدفت عملية «سيندور» اول امس بنى تحتية إرهابية، حيث تم «تخطيط وإدارة الاعتداءات الإرهابية» ضد الهند وفق البيان الذي أضاف أن الضربات كانت محددة الأهداف ومدروسة وتهدف إلى تجنب أي تصعيد واتسمت بقدر كبير من ضبط النفس، مشيرًا إلى أنه لم يتم استهداف أي منشأة عسكرية في باكستان.

يعد هذا التصعيد بمثابة أحدث حلقات النزاع الهندي الباكستاني الممتد منذ عقود حول إقليم كشمير، والذي يشهد شطره الهندي، بين الحين والآخر، هجمات ، تُحيل الهند مسؤولية تنفيذها إلى الجماعات المسلحة المتمركزة في باكستان، وتتهم الأخيرة بتقديم دعم ضمني لهذه الجماعات، وهو الأمر الذي تنفيه باكستان باستمرار. وفي إطار التوعد الباكستاني بالرد في «المكان والزمان المناسبين»، تُثار التساؤلات حول إلى أي مدى قد يصل التصعيد الراهن بين الهند وباكستان.

تصعيد متبادل

تأتي عملية «سيندور» باعتبارها أحدث إجراء تصعيدي ضمن مجموعة الاجراءات التي نفذتها الهند مباشرة في أعقاب هجوم «باهالغام»، والتي تضمنت عدم السماح للمواطنين الباكستانيين بالسفر إلى الهند بموجب برنامج الإعفاء من التأشيرة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي(SVES)، إلى جانب تقليص الحضور الدبلوماسي الباكستاني، وإعلان مستشاري الدفاع والبحرية والجوية في المفوضية الباكستانية العليا في نيودلهي أشخاصًا غير مرغوب فيهم، بجانب سحب الهند لمستشاريها الدفاعيين والبحريين والجويين من المفوضية الهندية العليا في إسلام آباد، واعتبار هذه الوظائف في المفوضيتين لاغية.

من جانبها اعتبرت باكستان هذه الاجراءات تتسم بكونها أحادية الجانب وغير عادلة ولا أساس قانوني لها، خاصة في ظل غياب أي تحقيق موثوق أو أدلة مؤكدة تُثبت ارتباط باكستان بالهجوم الإرهابي، مُعلنةً عن اتخاذها لمجموعة من الإجراءات المماثلة، بجانب إغلاق مجالها الجوي أمام جميع شركات الطيران المملوكة للهند أو التي تديرها، وتعليق جميع التعاملات التجارية مع الهند، بما في ذلك من وإلى أي دولة ثالثة عبر باكستان.

فيما يعد الإجراء الأكثر خطورة والذي أعلنته الهند عقب الهجوم هو تعليق معاهدة مياه السند لعام 1960، وذلك «إلى أن تتخلى باكستان بشكل موثوق لا رجعة فيه عن دعمها للإرهاب العابر للحدود» وفق الحكومة الهندية. تكمن خطورة هذا الإجراء في طبيعة هذه المعاهدة، المُوقعة منذ عام 1960، برعاية البنك الدولي، والتي صمدت برغم خوض الجانبين لثلاثة حروب أعوام 1965 و1971 و1999. ومن ثم، ينذر تعليق الهند للمعاهدة بدخول متغير جديد من شأنه تغذية دورة هذا الصراع الممتد.

وقد رفضت باكستان بشدة القرار الهندي، مؤكدة على أن أي «محاولة لوقف أو تحويل تدفق المياه التي تخص باكستان بموجب معاهدة مياه نهر السند، واغتصاب حقوق الدول المشاطئة في الجزء السفلي من النهر، ستُعتبر عملًا حربيًا، وسيتم الرد عليها بكل قوة وحزم». كما أعلنت باكستان أنه في ظل «سلوك الهند المتهور وغير المسؤول، الذي يتجاهل الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والالتزامات الدولية، فإنها ستمارس حقها في تعليق جميع الاتفاقيات الثنائية مع الهند، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية «شيملا» (الموقعة في جويلية عام 1972 والتي هدفت إلى إنهاء الصراع والمواجهة بين الجانبين وتطبيع العلاقات)، حتى تكف الهند عن سلوكها الواضح المتمثل في إثارة

الإرهاب داخل باكستان، وعمليات القتل العابرة للحدود الوطنية، وعدم الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن كشمير».

وردًا على اتهامات الهند بخصوص الدعم الباكستاني للجماعات الإرهابية، أكدت إسلام أباد في أكثر من موضع امتلاكها أدلة دامغة على الإرهاب الذي ترعاه الهند في باكستان.

ضوابط حاكمة

يمكن النظر في مجموعة من الاعتبارات التي من شأنها ضبط خيارات التصعيد. وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم تلك الاعتبارات إلى قسمين رئيسيين، يرتبط أولها بالاعتبار المحلي لكلا الدولتين، فيما يتصل الثاني بمصالح القوى الدولية، وتحديدًا الولايات المتحدة والصين.

أولًا، العامل الداخلي: فيما يتعلق بالهند، فقد فرض الهجوم حاجة القيادة الهندية لتصميم رد يتناسب مع حجم الضغوط الشعبية، لاسيما من جانب القوميين، بشكل يعزز من صورة الهند القادرة على ردع الإرهابيين، الأمر الذي أكده تصريح رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي عقب الهجوم حين توعد بملاحقة الإرهابيين حتى أقاصي الأرض. وعقب شن الهند لعملية «سيندور»، صرح الجيش الهندي في منشور على منصة «إكس» بـ «تحققت العدالة».

من ناحية أخرى، أبرز هجوم "باهالغام" ضرورة تأكيد استعادة السلطة الرادعة للدولة الهندية في كشمير وخضوع الإقليم بشكل كامل لسيطرة نيودلهي في مواجهة حركات التمرد الساعية إما للاستقلال أو الانضمام إلى باكستان.

في أوت 2019، أصدرت الحكومة الهندية قرارًا يقضي بإلغاء المادة 370 التي منحت الحكم شبه الذاتي لكشمير، وتحويل الإقليم إلى ولاية تحكمه الحكومة الهندية. وأوضحت السلطات الهندية أن من شأن هذه الخطوة أن تدمج كشمير بشكل أفضل في البلاد، وتضمن له الاستقرار والنمو الاقتصادي السريع. ومع ذلك، لم تنجح السياسات التي انتهجتها الحكومة الهندية في تحقيق الاستقرار بالإقليم، إذ يرى سكان الإقليم بأن هذه السياسات إنما تهدف إلى محاولة إصباغ الإقليم، الذي يشكل المنطقة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة في الهند، بالهوية الهندوسية. مما أدى إلى استمرار حملات التمرد.

وفيما يتعلق بباكستان، يبرز العامل الداخلي باعتباره رقمًا مهمًا في معادلة الرد الباكستاني المنتظر. فمن ناحية، يأتي الهجوم في وقت تعاني فيه باكستان من أزمة داخلية متعددة الأبعاد، من نطاق تحركها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وفي هذا السياق، تدرك باكستان الفارق الذي أصبح عليه ميزان القوى الاقتصادية والعسكرية بينها وبين جارتها الهندية، والذي مكّن الأخيرة من ان تتبوأ موقعا عالميا ومنحها قدر أكبر من الحركة، المُقيدة نسبيًا، في ظل امتلاك البلدين لأسلحة نووية.

ولا يعني ما تقدم أن يتجه الجانب الباكستاني للعدول عن الرد، وإنما ستعمل القيادة الباكستانية على تصميم رد يمنح واقع الأزمة التي يعيشها الداخل الباكستاني الأولوية، بحيث يضمن، بجانب رد الاعتبار، توحيد الصف الداخلي خلف القيادة الباكستانية. إذ تشيرالاخبار إلى أنه رغم حالة الصدام المتبادل بين الجانبين الهندي والباكستاني على مدار الأسبوعين الماضيين، فقد كان الحديث بين المواطنين حول الأزمة أقل مقارنة بمحادثاتهم بشأن التضخم والبطالة وحالة الاستقطاب السياسي التي نشأت في أعقاب الإطاحة برئيس الوزراء السابق، وزعيم حزب حركة إنصاف «عمران خان»، وتفاقمت جراء اعتقاله وتوجيه القضاء الباكستاني لما يزيد عن المائة اتهام إليه.

العامل الخارجي:

تشير مصالح القوى الدولية الحليفة لكلًا من الهند وباكستان إلى ضرورة خفض التصعيد والمضي نحو تهدئة التوترات. فبالنسبة للولايات المتحدة، تعد الهند ضمن أهم المحاور في الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى محاوطة الصين. وقد أكد نائب الرئيس الأمريكي "جيه دي فانس" خلال زيارته الاخيرة الى الهند بأن "العلاقة بين الولايات المتحدة والهند ستُحدد معالم القرن الحادي والعشرين". من ناحية أخرى، ترى الهند في الحرب التجارية الراهنة بين الولايات المتحدة والصين فرصة لاستقطاب الشركات التي تبحث عن أماكن بديلة للإنتاج والتصدير إلى الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي قد يتعرض للتهديد في حال تحول التصعيد إلى صراع إقليمي أوسع.

من ناحية أخرى، قد لا يكون خيار التصعيد الموسع خيارًا مفضلًا بالنسبة للهند، لما سيعنيه من توجيه للموارد والقدرات العسكرية نحو الصراع مع باكستان، وذلك في الوقت الذي لم تصل في صراعها الحدودي مع الصين إلى حل حاسم. فعلى الرغم من توصل الجانبين في أكتوبر 2024 إلى ترتيب بشأن تسيير دوريات عسكرية على طول الحدود المتنازع عليها، الأمر الذي أسهم في تحسن علاقاتهما الثنائية، بشكل نسبي، قد تضيف التطورات المرتبطة بالمنافسة الأمريكية الصينية أبعادًا تقوض هذا التحسن.

ومع ذلك، يظل من مصلحة الصين عدم انخراط الجانبين في مواجهة أوسع، لما سيخلفه هذا الأمر من عدم استقرار في المنطقة، بما سينعكس سلبًا على مشاريع ومصالح الصين، لا سيما في باكستان، التي تعد أقرب شريك اقتصادي للصين وعنصر مهم في مبادرة "الحزام والطريق". وخلال مكالمته الهاتفية مع نظيره الباكستاني، أعرب وزير الخارجية الصيني، يوم السابع والعشرين من أبريل الماضي عن دعم بلاده لباكستان، مشيرًا إلى أنه باعتبارها صديقًا قويًا لباكستان وشريكًا استراتيجيًا في جميع الأحوال، فإن الصين تتفهم تمامًا المخاوف الأمنية المشروعة لباكستان وتدعمها في حماية سيادتها ومصالحها الأمنية.

مسارات التصعيد

منذ عام 2016، ارتفع مستوى التصعيد بين الجانبين، إذ أصبح لجوء الهند لخيارات عسكرية بمثابة القاعدة التي يُقاس على مدى تطورها مسار الصراع الهندي الباكستاني. ففي أعقاب هجوم مسلحين على معسكر للجيش الهندي في كشمير عام 2016، مما أسفر عن مقتل 19 جندي هندي، وجهت الهند ضربات "دقيقة" عبر خط السيطرة الفاصل بين حدود البلدين. وفي إطار ردها على تفجير "بولواما"، عام 2019، والذي أسفر عن مقتل 40 فرد من القوات الأمنية الهندية، شنت الهند غارات جوية عميقة داخل باكستان.

ويتضح مما تقدم أنه بينما اقتصرت الهند في عملياتها السابقة على استهداف مواقع داخل كشمير الباكستانية، أي على الأراضي المتنازع عليها، شكلت غارات عام 2019 المرة الأولى التي تشن فيها الهند ضربات في العمق الباكستاني منذ الحرب الهندية الباكستانية عام 1971. وفي اليوم التالي لهذه الضربات، شنت باكستان غارات جوية انتقامية في الجزء الهندي من كشمير، أدت إلى معركة جوية نجحت القوات الباكستانية خلالها في إسقاط طائرة تابعة للقوات الجوية الهندية على الجانب الباكستاني من خط السيطرة الذي يفصل بين حدود البلدين في كشمير، وأسر قائدها.

ونتيجة لهذا الأمر، كثفت الهند من تواصلها الدبلوماسي مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بهدف الضغط على باكستان لمنعها من الإقدام على تصعيد الموقف أو إلحاق الأذى بالطيار. وبالفعل، أفرجت الحكومة الباكستانية عن الطيار الهندي بعد يومين من أسره، واصفة هذه الخطوة بأنها "بادرة حسن نية" تهدف إلى تهدئة التوترات.

وفيما يتعلق بالتصعيد الهندي الأخير، أعلن المتحدّث باسم الجيش الباكستاني أنّ الضربات الهندية طالت "ثلاث مناطق"، تقع اثنتان منها في الشطر الباكستاني من كشمير والثالثة في إقليم البنجاب المحاذي للحدود الهندية. وبحسب وزير الدفاع الباكستاني "خواجة محمد آصف"، فإن جميع المواقع التي استهدفتها الهند هي مواقع مدنية، من بينها مسجدين وليست معسكرات للمسلحين.

وعلى خلاف عام 2019، الذي نفى فيه الجيش الباكستاني سقوط ضحايا، أعلن المتحدث باسم الجيش الباكستاني في بيان [illegible] "سيندور" مقتل ثمانية مدنيين، بما في ذلك طفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات، هذا إلى جانب وجود عدد من الجرحى والمفقودين. كما أكد اجتماع مجلس الأمن القومي، الذي انعقد صباح السابع من مايو الجاري، احتفاظ باكستان بحق الرد دفاعًا عن النفس "في الوقت والمكان وبالطريقة التي تختارها للانتقام لخسارة أرواح باكستانيين أبرياء وانتهاك صارخ لسيادتها".

وبرغم تأكيد نيودلهي عدم استهداف ضربتها إحداث أي تصعيد، فإنه في ظل أعداد القتلى من المدنيين، من المُرجح تنفيذ باكستان ردًا عسكريًا، يتضمن غارات جوية وقصفًا مدفعيًا، بما يُلبي هدف إسلام أباد في الثأر للمدنيين، ويتناسب في الوقت نفسه مع أزمتها الاقتصادية والأمنية الداخلية. فيما سيتوقف مدى تطور التصعيد المتبادل عند طبيعة المواقع التي قد يستهدفها الجيش الباكستاني، والاستجابة الهندية، كذا قدرة الوساطة الدولية على ضبط وتهدئة التصعيد العسكري المتبادل.

وعلى صعيد موازٍ، سيشكل الخلاف حول إدارة المياه بؤرة توتر متجددة ما بين الهند وباكستان، وذلك طالما لم تندرج ضمن محادثات خفض التصعيد التي قد يتوافق الطرفان على المضي بها. ففي خطاب لرئيس الوزراء الهندي مؤخرًا، أعلن بأن مياه الهند كانت تتدفق إلى الخارج، مشيرًا إلى أن هذا سيتوقف الآن خدمة لمصالح الهند".

تؤكد العديد من التحليلات عدم إحداث تعليق المعاهدة لأثر فوري على مسار تدفق المياه نحو باكستان، إذ سيستغرق الأمر سنوات من مشاريع تطوير للبنية التحتية، واستثمارات تقدر بمليارات الدولارات لبناء سدود تتمكن الهند بمقتضاها من تعطيل حصة باكستان من المياه. ومع ذلك، تثار مخاوف حول مدى قدرة الهند على إجراء تغييرات طفيفة في توقيت وصول المياه، الأمر الذي في حال حدوثه سيتسبب في مشاكل حقيقية للزراعة والمزارعين الباكستانيين.

قد يكون من المحتمل أن يتجه الطرفان نحو تبني خيار التصعيد المحدود، الذي يكفل لكل طرف الظهور في جانب المنتصر. ومع ذلك، قد تسهم عوامل كالخلاف المائي والمشاعر القومية المتصاعدة ومخاطر سوء التقدير في اتخاذ التصعيد لأبعاد أوسع مما قُدِر لها في البداية.